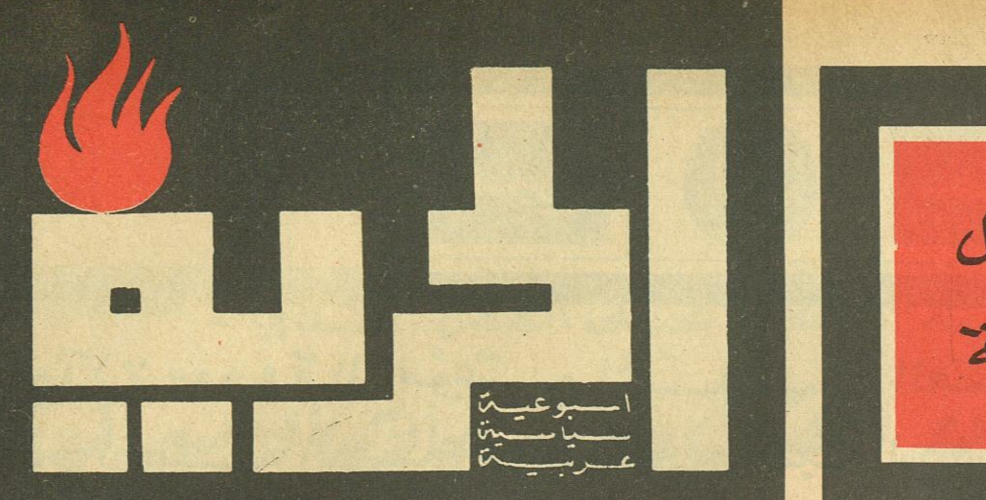
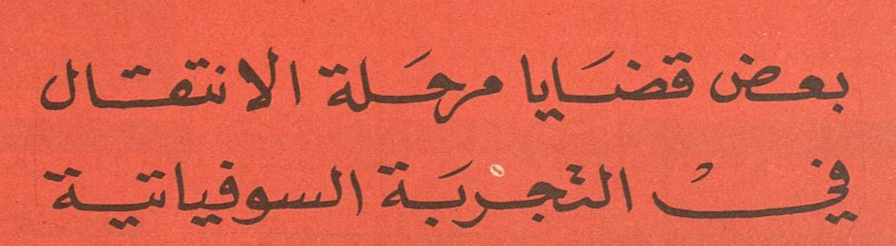


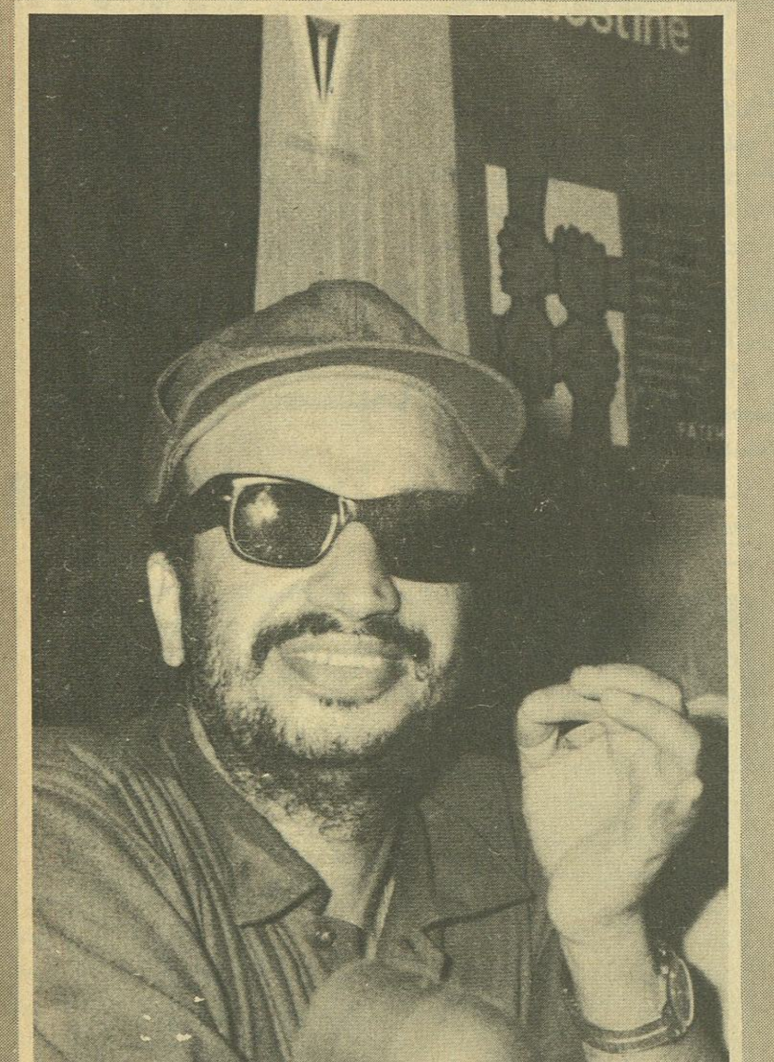


بيروت • الاثنين ٧-٩-١٩٧٠ • العدد ٥٣١ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل • BEYROUTH • AL-HOURRIAH • No. 531 • 7-9-1970

الأسلوب الجديدة للمؤامرة الأردنية الرجعيّة على العمل الفدائي:

معارك استنزافية، دعم عربي ودولي

إستعانة بوجوه "وطنيّة" و"ناصرية"...

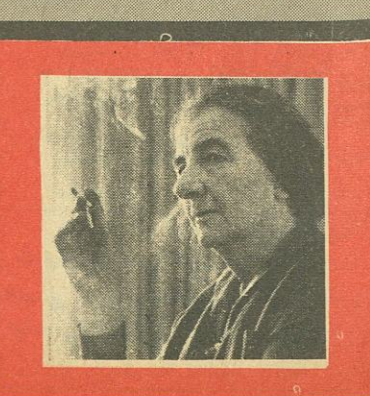




تقرير عن:

الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني

الحل السلمي الاسرائيلي





في مذكرة موجهة الى مؤتمر المحامين العرب من لجنة الدفاع عن المعتقلين والسجناء السياسيين:
٥ آلاف معتقل في السعودية

وجهت اللجنة الفرعية (بدمشق) للدفاع عن المعتقلين والسجناء السياسيين في الجزيرة العربية (السعودية) مذكرة الى مؤتمر المحامين العرب المنعقد في الجزائر جاء فيه :

ان الصمت الرهيب والتجاهل الدائم لما ترتكبه الاسرة السعودية من جرائم وحشية وتصفيات جسدية لمناضلي شعبنا مسؤولية تاريخية تتحملها القوى التقدمية في الوطن العربي والعالم .

لقد دابت اجهزة القمع الارهابية في بلادنا على اتباع اساليب رخيصة قذرة ، ضد المعتقلين السياسيين ... ففي شهر حزيران ١٩٦٩ قامت اجهزة الحكم السعودي في جميع انحاء الجزيرة العربية بحملة واسعة من الاعتقالات شملت ما يربو على خمسة آلاف من العسكريين والمدنيين ، عمالا وطلابا ، وقد مر على اعتقالهم اكثر من عام ولم تصدر السلطات السعودية اي بيان حول سبب اعتقالهم ، والخطر من ذلك ان اخبارا مؤكدة تسربت من داخل سجون السعودية تفيد ان مجموعة من زملائهم السجناء يجري نقلهم حاليا وبأعداد كبيرة الى اماكن مجهولة ، واخرون تمت تصفيتهم جسديا .

ونحن اذ نؤكد صحة هذه الاخبار لنستصرخ الضمير العربي ، والعالمي متمثلا في حماة العدل الانساني — المحامين — وجميع المناضلين الشرفاء في وطننا العربي وفي جميع انحاء العالم بان يرفعوا اصواتهم في وجه الطغيان السعودي ومطالبة حكم الاسرة بتقديم السجناء السياسيين لمحاكمة عادلة وان يسمح لهم بتعيين محامين يتولون الدفاع عنهم .

ونحن اذ نطالب بتقديم مناضلينا الى محاكمات عادلة ، نعرف جيدا ان (الاسرة السعودية) لا تملك هذه الامكانات ، لان الحكم لا يستند اصلا الى مؤسسات قانونية ، اذ لا يوجد دستور ، ولا نظام للحكم .. وزيادة على ذلك فان الاسرة الحاكمة ان وضعت بعض الاوامر ، او اصدرت احكاما ، فانها تستند الى الارادة الملكية وحسب .. فهي لا تحترم احكامها ، او على الاصح ليس لاحكامها شرف .. وعلى سبيل المثال ، قامت سلطات حكم الاسرة السعودية بحملة اعتقالات عام ١٩٦٢ ، شملت مجموعة من العسكريين والمدنيين ، وخوفا من انتشار اخبارها عن طريق الصحافة وبعض اجهزة الاعلام ، التي كانت انذاك تكشف ارهاب السلطة ، شكل حكم الاسرة السعودية (لجنة) لمحاكمتهم ، واصدرت احكاما لا تستند الى قانون مسبق .. منها :

سجن الرائد عبد الله الخالدي سبعة عشر عاما ، وسجن النقيب سراج علي سبع سنوات ، وسجن النقيب غازي الزبيري اربع سنوات .. وما زالوا في السجن حتى الان .. وعندما تقدم ذوو السجناء الى (الملك) بشكوى بانتهاء مدة سجن ابنائهم قال لهم الملك : انه ينوي اخراجهم جميعا عندما تنتهي مدة اطولهم سجنا ، اي بعد سبعة عشر عاما !!!.. متخطيا بذلك الاحكام التي حددت بموجبها مدة سجن كل منهم .. وعلى سبيل المثال ايضا : اعتقلت سلطات الاسرة السعودية مجموعة من المناضلين في شهر حزيران ١٩٦٧ بتهمة تظاهرهم ضد العدوان الامبريالي الامريكي الصهيوني على الامة العربية ، وشكلت لهم (لجنة) لمحاكمتهم وحكمت على كل من عبد الله الكهل وعبد العزيز الصقعبي وعبد الرحمن السعد بالسجن لمدة عام لكل منهم .. وبعد انتهاء المدة راجع ذووهم الامير فهد (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) .. ونفس اسلوب الملك رفض اخراجهم متجاهلا الحكم الذي صدر بحقهم .. وما زالوا حتى الان في غياهب سجون السعودية !!.

مسرحية اغتيال الملك

فضحت اللجنة المركزية مسرحية اغتيال الملك التي اذاعتها السلطة الاردنية ببيان قالت فيه :

« حول حادث الاعتداء المزعوم على موكب الملك حسين كشف التحقيق الذي قامت به اللجنة المركزية المستند الى شهادات شهود عيان ان احدى سيارات الحرس الملكي التي كانت تسير في مقدمة الموكب لحقت بأربعة فدائيين كانوا يسيرون على جانب الطريق العام سيرا عاديا وبنادقهم كانت في وضع أمانة ومعلقة في أكتافهم وفوهاتها الى الاسفل . وفي الحال توقفت سيارة الحرس الملكي وأطلقت النار على الفدائيين الاربعة واصابتهم جميعا في ظهورهم . وقد استشهد في الحال ٣ منهم وهم عاصي محمد وابراهيم الزرزور وعوض ابراهيم وأصيب الرابع يوسف محمد بجروح خطيرة . وعلى أثر ذلك بدأت مواقع الجيش الاردني تطلق النار بغزارة من الاماكن المجاورة ثم شرعت القوة المسعورة تطلق النار من جميع مواقعها على مدينتنا عمان من الاسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة على الاحياء الشعبية وعلى مواقع المنظمات الفدائية وهي المرة الثانية خلال ثلاثة أشهر . وفي كل مرة يذهب ضحية الاعتداء المزعوم عدد من الفدائيين .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : اذا كان هناك نية للاعتداء على الموكب الملكي فهل يجري بهذه السذاجة التي وصفها بلاغ رئاسة الحكومة ؟ ونسأل من في السلطة العميلة : هل يستطيع ان يدعي ان الفدائيين يعلمون بتحركات الملك السرية وبأن موكب الملك سوف يمر عن طريق عين الغزال في اتجاه المطار ؟

ان ابسط قواعد المنطق تفترض ان من يريد ان يعتدي فلن يعتدي على الموكب الملكي الكثيف العدد والتسليح ويد كل منهم على الزناد دوما .

بعد ذلك هل يستطيع كمين ان يطلق النار على الموكب الملكي مع العلم أن طريق عين الغزال تقع من أولها الى اخرها في منطقة عسكرية تحت سيطرة السلطة الكاملة حيث يرابط هناك الحرس الملكي ولواء الامن ؟

ويقينا ان رئاسة الحكومة عندما طلب اليها اصدار البلاغ عن الاعتداء على الموكب الملكي لم تكلف نفسها عناء البحث والتدقيق وانما سلمت باقوال القتلة من دون ان تشهد موقع الكمين او حارسا ملكيا واحدا مقتولا او مجروحا او حتى سيارة واحدة مخدوشة .

ان المواطنين في الاردن يدركون من تجاربهم المريرة الطويلة ان السلطة تختلق روايات الاعتداء على الموكب الملكي لاشاعة البلبلة والتشويش وزرع المزيد من الاحقاد والكراهية في نفوس الجيش العربي الاردني ضد الفدائيين خاصة ولان الشعب فقد صبره .

ومن المؤسف في هذه الظروف البالغة الخطوره ان تنجر الحكومة الى نشر هذه المزاعم بدلا من القيام بابداء واجباتها تجاه الشعب وتبادر الى تصفية القوة العميلة المسعورة في أجهزة الدولة وخاصة في الجيش العربي والامن العام . أما ان تواصل الحكومة السير في نهجها الحالي فأنها لن تكون سترا ساترا في السلطة العميلة التي تبيح ارواح ابناء الشعب وتروع النساء والاطفال والشيوخ ».

• دور المساعدات العربية •

أوردت جريدة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية لحركة المقاومة التساؤل التالي :

□ نريد ان نعرف هل من أجل ان تقصف عمان

تدفع الكويت والسعودية وليبيا ٤٥ مليون استرليني ؟
هل من أجل هذا تدفع الامة ثمن السلاح الاردني ؟

قائمة التبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

وردت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بواسطة « الحرية » المبالغ التالية :

١٣٠٠ مارك ألماني من العمال والطلاب العرب في هايدلبرغ — المانيا الغربية .

٥٠٠ مارك من العمال العرب في شتوتجارت بواسطة هايدلبرغ — المانيا الغربية .

١٠٠ دولار امريكي من انصار الجبهة في دنفر كولورادو — الولايات المتحدة .

٢٠٠ دولار كندي من الجالية العربية في مدينة لندن — كندا

٢٤ دولار كندي من الجالية العربية في لاك لابيش — كندا

٧٧٫٥٠ دولار كندي من الجالية العربية في هاملتون — كندا .

١١٠٠ مارك الماني من أنصار الجبهة في شتوتجارت — المانيا الغربية .

٩٩٥٫٥٠ مارك ألماني من انصار الجبهة في منطقة برانشفايغ — المانيا الغربية .

٣٠٠ مارك من عمال وطلبة — شتوتجارت — المانيا المغربية .

١٤٢٫١٦ دولار امريكي من أنصار الجبهة في بلجيكا .

• إضراب عمال الرش في صور •

بدأ عمال الرش في صور اضرابهم منذ يوم الخميس الماضي ، ويبلغ عدد العمال حوالي ٢٧٥ عاملا موزعين على ١٥ مصلحة ، والعمل في هذه المصالح موسمي لمدة ٥ أشهر فقط ، وقد أصدر تجمع عمال مصالح الرش البيان التالي عن الاضراب :

أيها الاخوة

اليوم اضراب عن العمل ، فارباب العمل رفضوا الموافقة على مطالبينا مفضلين خوض معركة معنا لاخضاعنا كي لا نتجرأ بالمطالبة بحقوق اخرى لنا في المستقبل . انهم يريدوننا ان نبقى كما نحن ، نعمل بين ١١ — ١٢ ساعة على ارجلنا واقفين وباجرنا الحالي الذي لا يكاد يكفينا ويكفي أولادنا أما هم ، فانهم جالسون خلف مكاتبهم يتركون متى يشاؤون ويحصلون على المبالغ الضخمة مقابل عملنا ونحن الذين نتعرض لاخطار العمل من التسمم وغيره ومع ذلك نتعطل على حسابنا عندما نتعرض لاي حادث . اننا لم نطالب بأكثر من تحسين ظروف عملنا ومعيشتنا وبقدر يسير . ومع ذلك يرفضون ..

لقد تحددت مطالبينا بـ :

١ — تحديد دوام العمل بـ ٨ ساعات أي من الساعة السابعة الى الساعة الرابعة .

٢ — اعتبار عمل ٣ ساعات فما دون عمل نصف نهار واعتبار عمل ٣ ساعات فما فوق عمل يوم كامل .

٣ — اجرة العمل اليومية ١٢ ليرة صافي (بدون اجرة نقل) لعامل الرش ، ٨ ليرات صافي لعامل الماء . نصف ليرة زيادة على اجرة عامل المجر .

٤ — تعطيل ومعالجة العامل من جراء تعرضه لاي حادث أثناء العمل على حساب رب العمل طيلة فترة المعالجة .

أننا ندرك ان هذه المطالب الانية رغم أهميتها لا تحل مشكلتنا الرئيسية كعمال زراعة موسميين لا تعويضات لنا ولا ضمانات نسرح متى يشاء رب العمل وبدون سبب .

ان تحقيق مطالبنا الرئيسية من شمول قانون العمل والضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين ومنع الصرف الكيفي رهن بوحدة كل العمال الزراعيين في نضال مشترك .

أيها الاخوة

ان اهمية هذا الاضراب لا تكمن فقط في المكاسب المعيشية التي يمكن ان يحققها لنا ، ان اهميته في انه امتحان لنا في قدرتنا على التماسك في وجه ارباب العمل والصمود في وجه كافة المحاولات التي قد نتعرض لها من قبلهم لضرب اضرابنا وتفكيك وحدتنا وارهابنا .

ولتكن وحدتنا في الاضراب خطوة على طريق توحيد العمال الزراعيين.

تجمع عمال مصالح الرش

صور — الخميس في ٣—٩—٧٠

بالاضافه الى المبالغ الوارده لدعم اضراب عمال الهاتف وصل للحرية ١٠ ليرات بالبريد من « قاريء » — **راجع صفحة ٨—٩**

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الاسلوب الجديد للمؤامرة الاردنية الرجعية على العمل الفدائي :
معارك استنزافية ، دعم عربي ودولي بعد القبول بالمقترحات الأميركية
استعانة بوجوه "وطنية" و"ناصرية"...



حواجز فدائية

عمان خالية من المارة الا فيماندر ..

المؤامرة التي بداها النظام الاردني ضد العمل الفدائي ، هذا الاسبوع ، كانت ترسم خيوطها خيطا خيطا بعد الاعلان عن قبول المقترحات الاميركية من قبل القاهرة ثم أعقبه قبول الحكومة الاردنية .

وقد جرى التحضير لهذه المؤامرة على العمل الفدائي سياسيا وعسكريا على الشكل التالي :

— بعد اعلان قبول القاهرة رسميا دفعت الحكومة الاردنية المترددة والخائفة من ردة فعل حركة المقاومة ، — وهي الحكومة التي تشكلت بعد أحداث حزيران الدامية من وجوه «وطنية وناصرية» — دفعت بتحريض من القاهرة وحمايتها ، وبموقف مائع من حركة المقاومة نفسها ، الى اعلان القبول بالمقترحات الاميركية « تمشيا مع موقف الشقيقة الكبرى » وكان من الواضح ان قبول القاهرة وعمان بالتسوية السلمية سيعني التحول مباشرة الى مجابهة المقاومة الفلسطينية . ولعب كل من النظامين الناصري والهاشمي دوره المطلوب على أكمل وجه :

— كان دور القاهرة تضليل حركة المقاومة الفلسطينية وتوجيه المعركة وجهة اخرى صوب انظمة عربية أخرى ، وأظهار القبول بالمقترحات الاميركية بأنه لا يتناقض مع استمرار وجود المقاومة الفلسطينية ، ولا مع رفضها للتسوية السلمية ! وتوج هذا التضليل بمباحثات القاهرة مع وفد حركة المقاومة ، هذه المباحثات التي اعقبت مباحثات مماثلة جرت مع الملك حسين . وكان مجيء وفد الاتحاد الاشتراكي العربي الى دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائية التي عقدت تحت شعار « لا .. للحل السلمي » .. بمثابة محاولة ناجحة لشل حركة المقاومة سياسيا وعدم تعرضها ومقاومتها لقبول المقترحات الاميركية وتنفيذ التسوية السلمية . وكان مجرد وجود وفد الاتحاد الاشتراكي العربي في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني من أكثر المظاهر السياسية تناقضا : فكيف يتوافق تنفيذ التسوية السلمية مع اسرائيل ، مع تأييد حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وفي الوقت الذي كانت فيه القاهرة تقوم بهذا الدور ،

كان الملك حسين يستعد داخليا لمواجهة قريبة مع حركة المقاومة ، فأجرى تنقلات عسكرية وأسعة ، وسحب الجيش الاردني من الجبهة ليطوق عمان وأعاد الشريف زيد الى مركزه العسكري الذي اقيل منه بعد أحداث حزيران الدامية ، وبعد أن أحكم الملك حسين قبضته على الجيش وضباطه ،فطهره من العناصر الوطنية وعبأه سياسيا ضد حركة المقاومة مستعينا بموقف الشقيقة الكبرى ، بعد كل ذلك ذهب الملك الى القاهرة على رأس وفد أردني ضم بمن ضم وجوها « وطنية وناصرية » .

وفي القاهرة قدم الملك حسين مطالب ثلاثة وأضحة طالبا موافقة القاهرة عليها :

١ — تصفية العمل الفدائي .

٢ — سحب الجيش العراقي .

٣ — مساعدات عسكرية من الجمهورية العربية المتحدة للاردن .

ان مجرد تقديم هذه الطلبات للقاهرة يؤكد عزم الملك على تصفية حركة المقاومة ، واذا كان خط القاهرة الان هو تجنب المواجهة المباشرة مع حركة المقاومة كي يسهل تحييدها وشلها سياسيا الى حين حدوث التسوية السلمية بشكل نهائي ، فأن الملك حسين مستعجل في طلباته ، ويهمه أن تحدث تصفية المقاومة الان وقبل اي وقت اخر مؤجل . الا ان الملك يعرف ويدرك أن تماثل موقفه مع موقف القاهرة من ناحية القبول بالمقترحات الاميركية ، سيعني قدرته على التحرك ساعة يشاء ، ويجد مصلحة في ذلك ، لضرب حركة المقاومة في ظل موقف عربي رسمي متردد ومائع ومؤيد ضمنا وفعليا بعد أن نجحت القاهرة في اعطاء الوضع العربي طابع الخلافات بين الانظمة العربية.

فاذا كانت القوات العراقية الموجودة في الاردن ، ستتدخل لمساعدة الفدائيين ، فسيقابلها تدخل قوات عربية سعودية — وقد صرح قائد القوات السعودية الموجودة في الاردن بذلك — .

وما تردد أيضا أن الملك طلب ، لمواجهة التهديد العراقي بالتدخل العسكري ، مساعدة الدول الاربع الكبرى ، يأتي في هذا السياق سواء صح الخبر نهائيا أم لا ..

فالتوازن الدولي الذي كان من ثماره التسوية السلمية ، سيحكم ايضا تحرك الانظمة العربية جميعا ، ويضع للانظمة الرافضة للمقترحات الاميركية حدودا لتحركها ، لانها أصلا لا تتحرك الا ضمن هذا المجال .

وفي ظل هذا الدعم العربي والدولي يتحرك الملك حسين لينفذ مؤامرة تصفية العمل الفدائي .. واذا كان من المستحيل القضاء عسكريا على العمل الفدائي في ضربة واحدة قاضية ، فأن الاسلوب الجديد هو نوع من « حرب الاستنزاف » يشنها على العمل الفدائي ، بحيث يفتح ضده معارك متقطعة ، تنتهي كل معركة فيها ببيان تسوية او اتفاق رسمي ، تلعب فيه الوجوه الوطنية اياها دور الوسيط .. ويظهر بعدها النظام الاردني وكأنه بريء من الاحداث ومن المجازر ومن قصف المخيمات .. لتقع المسؤولية على من يظهره التحقيق الذي لن يجري ابدا — كما كان مصير اللجنة المشتركة التي تشكلت بعد أحداث حزيران الدامية الماضية .

— لم تشذ اهرام — هيكل عن هذا الخط الملكي ، فاعادت الموضوعة القذافية المشهورة بعد مؤامرة النظام الاردني في حزيران الماضي عن مسؤولية اليمين واليسار فيما حدث ، اذ علقت على احداث الاردن مصورة الامر وكأنه محاولات الجيوب الرجعية للايقاع بين السلطة الاردنية وبين الثورة الفلسطينية من ناحية وتصرفات « الشلل المزايدة » في المقاومة من ناحية اخرى !

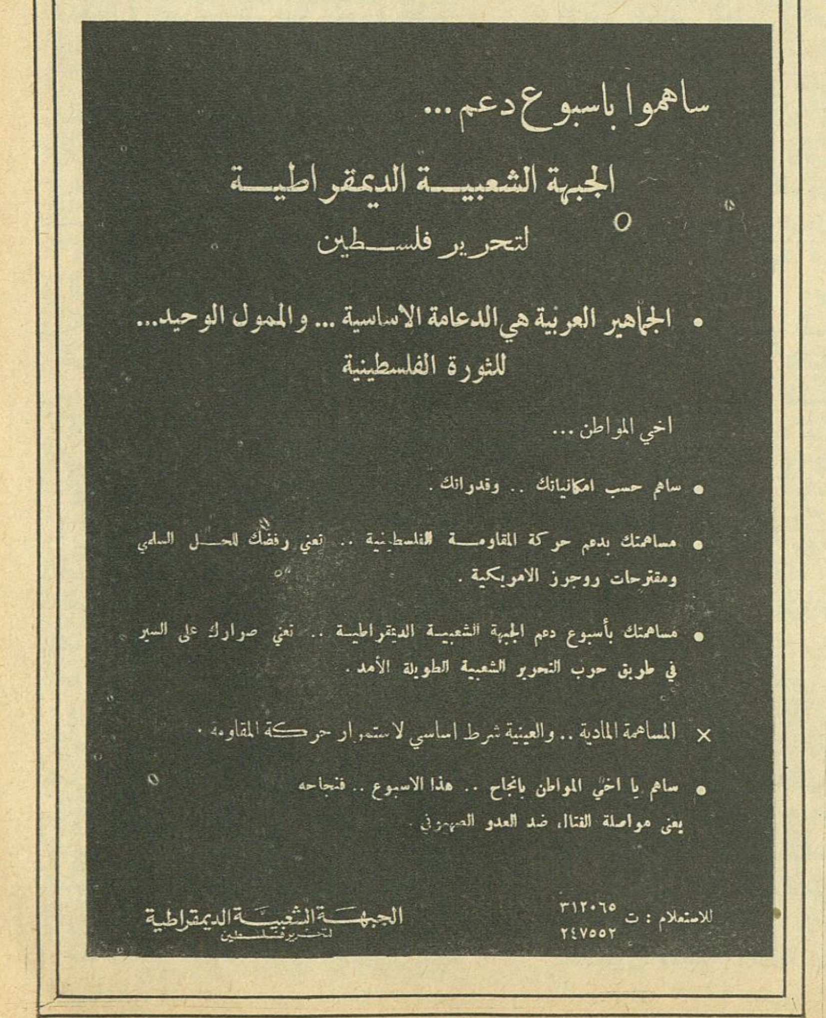
***

ان الاسلوب الجديد الذي ينفذ به النظام الاردني مؤامرته على العمل الفدائي ، مرتبط أشد الارتباط بالتطورات العربية الاخيرة ، وبالتخطيط المدروس الذي يقضي بتنفيذ التسوية السلمية على جرعات متوالية وعلى مراحل متعددة، بحيث يمكن شل قدرات المقاومة الفلسطينية على التحرك السياسي الفعال بين الجماهير ، وبحيث تصبح المعركة مقتصرة على الناحية العسكرية ، مما يسهل مؤامرة التصفية .

ان واجب حركة المقاومة ان تحمي نفسها بسياج من الجماهير ولا يمكن ان يتشكل هذا السياج الا حين تتخذ حركة المقاومة مواقف سياسية واضحة تفضح تواطؤ الانظمة العربية المعنية بالتسوية السلمية مع النظام الاردني الذي يتآمر عليها تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية .

مصادرة عددين من «الحرية» في عدن

صادرت السلطات في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية العددين رقم ٥٢٧ و ٥٢٨ من « الحرية » ..





تقرير عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني

دعي المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في دورة استثنائية ، بعد شهر من اعلان قبول حكومتي القاهرة وعمان المبادرة الاميركية ، وبعد بدء المفاوضات غير المباشرة في نيويورك ، ولم يكن المجلس بحاجة لان ينعقد لاعلان موقف مبدئي من قرار مجلس الامن ، ومشروع روجرز ، فقد سبق له ان اعلن مثل هذا الموقف في دوراته السابقة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة . كان مبرر الانعقاد اذن ، هو الخروج من حالة الشلل السياسي التي أصابت حركة المقاومة منذ اعلان الموافقة العربية على مشروع روجرز ، والتي تحولت العمليات العسكرية ، بعدها الى مجرد اثبات وجود ، وتحد لقرار وقف اطلاق النار .

فقد احدث انحسار مظلة الناصرية من فوق رأس المقاومة ، ودخول التسوية السياسية مرحلة التنفيذ ، تبدلا أساسيا في ميزان القوى ، اربك المقاومة ، ووضعها أمام مهمة ملحة وعاجلة : مراجعة حسابية دقيقة وشاملة لظروف المرحلة الجديدة الحاسمة تشمل : الوضع الجديد للقوى في ساحة الصراع العربي الاسرائيلي ، تحديد وجهة التحرك لاحباط الخطوات التنفيذية للتسوية السياسية : عناصر الموقف ، الوسائل ، القوى الحليفة ، الساحة الاردنية كمركز التفجير الرئيسي بالضرورة الخ.. وكان واضحا من البداية ، ان على اللجنة المركزية لحركة المقاومة أن تضع امام المجلس الوطني عناصر هذه المراجعة ، التي سينبثق عنها مشروع خطة المجابهة . فالمجلس ، في وضعه الراهن ، غير مؤهل للعب دور يتجاوز حدود بنيته وامكاناته ، اي حدود اسباغ الشرعية على قرارات قيادة المقاومة .

هل قدمت اللجنة المركزية للمجلس الوطني عناصر النقاش المطلوب ؟ الاطار العام لخطة او خطط مقترحة ؟ هل اسهمت نقاشات المجلس في توضيح التطورات ورصد الاحتمالات وتحديد وسائل المجابهة وقواها ؟ هل خرجت قيادة المقاومة من المؤتمر بتصورات ومواقف اكثر وضوحا وتحديدا ؟

ان القاء نظرة على وقائع المؤتمر يوفر الاجابة عن هذه الاسئلة .

خصصت الجلسة الاولى (مساء ٢٧ – ٨ – ٧٠) لخطاب رئيس المجلس يحيى حموده ، وتقرير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي تلاه ياسر عمرو (الصاعقة) أمين سر اللجنة ، وخطب الوفود العربية التي دعيت لحضور المؤتمر .

وتميز خطاب رئيس المجلس وتقرير اللجنة التنفيذية بالتعرض المباشر لقبول حكومتي مصر والاردن المبادرة الاميركية وبدء المفاوضات مع اسرائيل ، والتبسط في تنفيذ بنود قرار مجلس الامن وتفسيرها وتبيان اخطار التسوية السياسية على مستقبل القضية الفلسطينية وحركة التحرر العربي بعامة .

فقد وصفت موافقة الاردن والجمهورية العربية المتحدة على مشروع روجرز ، في تقرير اللجنة التنفيذية بانها « اعتراف بسيادة اسرائيل وسلامة كيانها الاقليمي واستقلالها السياسي . هذا الاعتراف انما هو ضربة موجهة لجميع القوى الوطنية في الوطن العربي ، وطعنة في ظهر حركة التحرر العربي الشامل ، وبالنسبة لقضية فلسطين تصفيتها والتنازل عن جميع حقوقنا في الارض المغتصبة ، وفتح الباب لغزو المنتجات الاسرائيلية للاسواق العربية ، وضرب نمو الاقتصاد العربي ... » .

وجاء في تقرير اللجنة التنفيذية : « ومما يحز في النفس ان تقوم بعض الجهات في الجمهورية العربية المتحدة باتخاذ اجراءات مثل ابعاد الطلبة الفلسطينيين واسكات صوت العاصفة ، وصوت فلسطين ، وبذلك يكونون قد نسفوا جسرا كنا نرتبط بواسطته مع اخواننا الصامدين في الارض المحتلة .. وبالرغم من كل هذا فان شعبنا الفلسطيني لا يزال على ثقة بان الترابط الذي تدعم خلال العشرين سنة الاخيرة بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية في مصر لا يزال اقوى وأمتن من جميع هذه المحاولات الهادفة الى عزل الشعب العربي في مصر عن الشعب العربي في الاقطار العربية » .

وكان هذا اول موقف رسمي وعلني واضح تتخذه قيادة حركة المقاومة الفلسطينية من موافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على مشروع روجرز .

واعلن تقرير اللجنة التنفيذية « ان جميع فصائل الثورة مصممة على متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي ، ومصممة على منع واحباط تصفية القضية الفلسطينية عبر قرار مجلس الامن ، والمقترحات الاميركية ، وعلى متابعة حرب الشعب الثورية لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني العربي ... » . ودعا التقرير « فصائل حركة التحرر الوطني العربي والقوى والانظمة التي تتفق مع الثورة الفلسطينية ان تدعم ثورتنا وتحول دعمها الى خطوات مادية وسياسية ملموسة لتحويل عملية الرفض للمقترحات الاميركية الى رفض عملي في فتح الصدام والصراع مع الصهيونية والامبريالية العالمية بكل الوسائل والسبل » .

ثم القيت كلمة سورية ، التي حملت « تحيات الحزب لثورتكم » ، وكانت الكلمة نموذجا « لغموض الموقف السوري وارتباكه » فهي اذ تشجب الحلول السياسية وتنعتها باقذع النعوت ، تلتزم الصمت المطبق على مواقف الدول التي وافقت على هذه الحلول وقطعت شوطا على طريق تنفيذها . بل ان كلمة سورية تتفطر حزنا على « ان تمزيق جبهة التحرر والتقدم العربي وخلق التناقضات بين بعض فصائلها وحركة التقدم العالمي يساهم في تمرير عدوان حزيران عن طريق ما يسمى بالحلول السياسية .. » ولكن « كلمة سورية » لا تريد ان تتعرض لموضوع الانقسام نفسه ، ولا تريد ان تسهم في تقديم اي حل للمشكلة المعقدة التي تتلخص في ان « بعض فصائل جبهة التحرر والتقدم العربي » و « بعض حركة التقدم العالمي » هي التي تصدع الجبهة وتخلق التناقضات ، بقبولها الحلول السياسية التي تعني حسب ما جاء في « كلمة سورية » : « الاعتراف بالكيان الصهيوني وتصفية القضية نهائيا » .

وحاولت « كلمة سورية » ان تبدو حائرة وممزقة بين « نتيجتين خطيرتين : الاولى ان الحلول السياسية تعني الاعتراف بالكيان الصهيوني وتصفية القضية نهائيا . والثانية ان تمزيق حركة التقدم العربي وعزل الثورة الفلسطينية يعني سقوط المنطقة بيد الاحتكارات والصهيونية » – ومع الاعتراف بالمأزق الصعب الذي ينجم عن انسلاخ قوى عربية رئيسية عن موقف الصمود وتصعيد مجابهة اسرائيل والامبريالية ، فان « كلمة سورية » كانت اكثر تعبيرا عن الموقف الثوري اللفظي الذي يراوح منذ هزيمة حزيران ٦٧ عند شعارات حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح ، دون ان يجد تعبيره الفعلي في علاقة النظام السوري بالقضية الفلسطينية وبالشعب السوري على السواء .

ثم جاء دور كلمة العراق ، فحملت هي أيضا تحية الحزب للثورة ، وعرضت تكرارا ، وضع «جميع الامكانات في خدمة الهدف» وهي امكانات متوفرة فعلا بوجود قطعات من الجيش العراقي في الاردن ، فهل ستتحرك هذه القطعات فعليا وعمليا لا بالتصريحات والتهديدات فقط ، وهل ستوضع تحت تصرف قيادة المقاومة فعلا وعمليا ، ام سيقتصر الامر على التصريحات ، وتتعزز مراهنة عبد الناصر على «انهم لن يستطيعوا شيئا ، وسينسحبون لوحدهم فلا يعطوهم شرف الخروج من الميدان ابطالا » . وقد ابلغ ذلك الملك حسين الذي جاء الى القاهرة ليستشيره في عزمه على طلب سحب القوات العراقية .

ورغم ان الكثير من المواقف تختلف لفظا وظاهرا ، وتلتقي في الحقيقة والجوهر ، فان وفد الاتحاد الاشتراكي العربي (ج.ع.م) كان يبدو محرجا وفي موقع الاتهام بل الادانة وخاصة في خطاب رئيس المجلس وتقرير اللجنة التنفيذية اللذين ركزا على تفنيد مبررات القبول المصري ، وادانة هذا القبول . ولعلها اول مرة يشعر وفد يمثل الـ ج.ع.م. في مؤتمر شعبي عربي بانه في قفص الاتهام ، ومعزول ، وكانه يمثل مملكة فيصل السعودية او تونس بورقيبة مثلا . ولم تخرج كلمة وفد الاتحاد الاشتراكي العربي عن المبررات الهيكلية ، وان كانت اوضح فصلا بين « حق الشعب الفلسطيني العربي في خوض معركته حتى التحرير الكامل » و « واجب الامة العربية في مساندته ومشاركته » . وادرجت المفاوضات مع اسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الامن في باب « تنوع اساليب النضال » و « اختلاف وجهات النظر » التي يجب ان لا تحول دون « وحدة النضال العربي وحشد كل الطاقات والامكانات في المعركة » .

انتهى سجال الكلمات والخطب التي كانت تدافع عن أصحابها وتتوجه الى الخصم اكثر مما كانت تعنى بموضوع المؤتمر ومأزق المقاومة الفلسطينية . وأخليت القاعة من الوفود ورجال الصحافة ، ليختلي المجلس الوطني باللجنة التنفيذية ، ويناقشا معا الموضوع الرئيسي للمؤتمر .

عرض ياسر عرفات (ابو عمار) في الجلسة المغلقة الحوار الذي دار بين الرئيس عبد الناصر ووفد اللجنة المركزية الى القاهرة . ولم يكن لدى اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية ، ما تطلبه من المجلس ، والتقرير المقدم لا يذهب بالنقاش الى ابعد من رفض مشروع روجرز وتفنيد بنود قرار مجلس الامن. واثناء عرض محادثات القاهرة ، وضع المجلس في جو يجرد سلوك القاهرة من الخطورة ، ويعتبر موقفها قدرا لا بد منه .

وطرح ممثلو الجبهة الشعبية الديمقراطية على المجلس تصورا مختلفا لخصوه في مشروع القرار المقدم الى المجلس ، ودعوا الى مناقشة قضية السلطة في الاردن ، كحلقة مركزية تحدد وجهة تحرك المقاومة . وقد استجاب اعضاء المجلس لهذا التوجه ، حسب ما روى بعضهم ، ولكن مستوى النقاش كان متدنيا ، في غياب اي اطلاع على اوضاع الساحة الاردنية ، واي حساب للعوامل والقوى التي تحكم الصراع في هذه الساحة . وانتهى المجلس الى قرار هزيل : تشكيل لجنة لصياغة بيان . وعندما عرض البيان على المجلس تبين انه دون تقرير اللجنة التنفيذية وخطاب حمودة ، وغائب تماما عن القضايا الاساسية موضوع المؤتمر . والغي البيان ، ودار النقاش حول المقررات المقترحة من جانب الجبهة الديمقراطية فاسقط منها ما يتعرض للسلطة في الاردن ، وكل ما يزعج الانظمة العربية .

وجاء في « الشرارة » الناطقة باسم الجبهة الديمقراطية (السبت ٢٩ – ٨ – ٧٠) « عندما تطرق النقاش في المجلس لبحث السياسة التي يجب ان تتبعها المقاومة ازاء الانظمة العربية ، برز اتجاه يحاول عدم مس هذه الانظمة بكلمة . وهو اتجاه واقع ، كما يبدو ، تحت تاثير وعود هذه الانظمة الواهية والمزيفة بعدم ضرب المقاومة وقد عمل هذا الاتجاه على معارضة صدور اي نقد صريح وعلني لمواقف هذه الانظمة لانه يؤمن واهما بامكان تحييد هذه الانظمة ، رغم انها هي المعنية بشكل رئيسي بالحل التصفوي وتنفيذه وفي مقدمتها النظام المصري . ولهذا فان مشروع القرار الذي ينص على مطالبة الدول العربية المعادية للاستعمار والموافقة على مشروع روجرز ان ترفض المشروع وتاخذ بنظرية حرب الشعب الطويلة الامد ، هذا القرار « المؤدب » لم ينجح في المجلس .. ومن الغريب ايضا ان المجلس رفض توجيه نداء الى الجنود والضباط المدنيين تحت وهم الاعتقاد بان هذه عملية مبكرة وافتعال للصراع ، رغم ان كل البيانات التي صدرت عن اللجنة المركزية في السابق قد تناولت هذا الموضوع ورغم ان الواقع يؤكد ان الثورة مطالبة بحماية نفسها وبحشد كل الطاقات الوطنية في صف واحد ضد الرجعية العميلة » .

والبنود التي لم يوافق عليها تحديدا هي : (وهو كما ورد في اقتراح الجبهة الديمقراطية « ان احباط التسوية الاستسلامية يتطلب تصفية القوى الرجعية المضادة للثورة .. واقامة سلطة وطنية ثورية تستند الى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح ، وتتمثل فيها القوى الرئيسية للجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية المشتركة »)

١ – موضوع السلطة في الاردن .

٢ – مطالبة الدول العربية المعادية للاستعمار والموافقة على مشروع روجرز التراجع عن موقفها .

٣ – مطالبة الدول العربية الرافضة لقرار مجلس الامن ، وخاصة سورية والعراق ، تحويل الرفض لممارسة عملية ، ورفض وقف اطلاق النار .

بعد انتهاء اعمال المجلس ، خصص لقاء بين اعضاء الوفود العربية واللجنة المركزية لحركة المقاومة . وتحدث فيه حموده وعرفات وهواته من جهة وبعض اعضاء الوفود من جهة ثانية (لم يحضر الوفد السوري هذا اللقاء) . وقد اقترح بعض هؤلاء اصدار بيان توقعه الفئات والاحزاب والهيئات المدعوة لحضور المجلس ، يكون منطلقا لتشكيل جبهة شعبية عربية تقوم بدورها في حماية حركة المقاومة على الساحة العربية .. وقد اعترض الوفد المصري (محمود امين العالم) على البيان المقترح مستعيدا مبررات الموقف المصري : نتفق معكم في جميع الاهداف الكبيرة : حماية الثورة الفلسطينية ، وحق الشعب الفلسطيني كاملا في ان يناضل وينتصر ، بمساعدة ومشاركة كل القوى العربية الثورية ، واحترام القلق والتشكيك بمسالة قبول مشروع روجرز واعتباره قلقا مشروعا واعتبار الخلاف في الاساليب وليس في المبادىء ، اختلافا ينبع من الظروف الخاصة الموضوعية لكل بلد . اختلاف قد يتضافر مع الاساليب المختلفة المتنوعة في اتجاه الهدف الواحد . وقال العالم : ان قبولنا قرار مجلس الامن لم يوقف المعركة ، بل بداها على مستوى جديد . واقترح العالم صدور بيان يتضمن نقاطا مبدئية : الحرص على حماية الثورة دعوة كل قوى النضال العربي للوقوف ضد الاعداء الحقيقيين للثورة العربية . وطلب الى اللجنة المركزية توجيه دعوة الى مؤتمر للمنظمات الثورية العربية يناقش مسالة قيام جبهة شعبية عربية .

وتكلم عدد اخر من الحضور ، ثم اعلن عرفات ان بيانا اعد الان وتلي نصه . ويلخص البيان الموقف الذي عرض في خطاب حموده وتقرير اللجنة التنفيذية . وتحدث احمد بهاء الدين (الوفد المصري) فقال ان الكثير من الكلمات كانت تنطوي على تعريض بموقف الـ ج.ع.م. ، وان الوفد المصري، رغم انه يملك وثائق ، وردودا على الاتهامات، عزف عن اغراق المؤتمر في نقاشات من هذا النوع . وقال انه ليس من المصلحة ان يصدر بيان فيه النغمة المبطنة اياها ، ضد قوة رئيسية دفعت ولا تزال افدح الثمن . وقال : لسنا في قفص اتهام ، والحكم النهائي على تصرف الانظمة هو للشعوب العربية التي نقبل بحكمها .

نفى عرفات ان يكون هناك تعريض او غمز، ووافق على اصدار بيان حد ادنى يوافق عليه الجميع ، وقال ان ذلك لصالح الثورة والمؤتمر ولكن هذا الموقف جوبه باستهجان ودهشة معظم الوفود ، التي رفضت حملها والمؤتمر على التراجع الى مواقع الوفد المصري ، واصدار بيان يعتبر تبريرا لموقف الـ ج.ع.م. من قبول مشروع روجرز . وانتهى الامر بالاكتفاء بتوصية اللجنة المركزية بالدعوة الى مؤتمر شعبي عربي .

والحقيقة ان اتجاها مسايرا لوفد الـ ج.ع.م. برز في اكثر من مناسبة : الاصرار على دعوة وفد الاتحاد الاشتراكي العربي بحجة عدم عزل الشعب المصري عربيا رغم ان مقياس الدعوة كان رفض قرار مجلس الامن ومشروع روجرز ، التحوير في العبارة الواردة في تقرير اللجنة التنفيذية « ومما يحز في النفس ان تقوم بعض الجهات في الـ ج.ع.م... » في الملخص الذي نشرته صحيفة فتح يوم الجمعة ٢٨ اب ، ولوحظ في هذا المجال ان صحيفة « فتح » الناطقة باسم اللجنة المركزية لم تنشر النص الكامل لتقرير اللجنة ، ابراز خطاب وفد ج.ع.م في العدد نفسه ، وكان ليس ثمة اية مشكلة، وقد كان هذا الاتجاه موضع تقدير صحيفة « الاهرام » يوم ٢٩–٨–٧٠ .

تبقى مسالتان ، اولاهما : هل تجد قيادة المقاومة الفلسطينية نفسها الان ، وبعد انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني ، في موقع متقدم عما كانت عليه قبل انعقاده ؟ وثانيتهما : هل شاركت الوفود العربية فعلا في أعمال المؤتمر ، وما هو طريق قيام جبهة شعبية عربية ؟..

وتتلخص المسالة الاولى في ان احباط مشروع التسوية السياسية انطلاقا من دور المقاومة وثقلها في الساحة الاردنية ، يطرح عليها مسالة السلطة السياسية في الاردن ، وليس ثمة من ينكر ان اي صدام مقبل بين المقاومة والجماهير المسلحة المؤيدة لها ، وبين السلطة الرجعية وقواها القمعية لن ينتهي بحل وسط ، بل سيكون صداما حاسما يصفي حركة المقاومة، ويعيد جماهير الشعب الفلسطيني الاردني الى حكم الارهاب الاسود ، او تنتصر حركة المقاومة وتقيم سلطة وطنية ترفض مشاريع التصفية وتقود النضال التحرري حتى اهدافه الاخيرة .

وليس خافيا ان فصائل حركة المقاومة ليست مجمعة على هذا الهدف ، او بشكل اكثر تحديدا ليست مجمعة على ان تقوم حركة المقاومة بالمبادرة في هذا الاتجاه ، اي انه اذا ما أقدمت السلطة على تنفيذ عملية تصفية المقاومة بالصدام الدموي (ويذكر هنا ان الرئيس عبد الناصر ابلغ وفد المقاومة ان الولايات المتحدة تضغط على الملك حسين لتصفية حركة المقاومة بحل سلمي ، ودون حل سلمي) فان جميع فصائل حركة المقاومة ستجد نفسها أمام مصير واحد يحملها على خوض المعركة الى النهاية . أما اذا اعتمد أسلوب ترك المقاومة وشانها والمضي في تنفيذ قرار مجلس الامن ما دامت غير قادرة على التصرف لاحباطه (وهو رأي يستند الى الشلل السياسي الذي أصاب قيادة المقاومة بعد البدء في تنفيذ مشروع روجرز) وعلى أمل ان يستوعبها الحل المقبل ، سواء كان على شكل دويلة فلسطينية ، او سلطة فدرالية في ظل تاج الحسين .

ان الوضع الراهن لحركة المقاومة ، لم يولد عند اعلان مشروع روجرز ، بل هو ثمرة اساليب في الممارسات السياسية والعسكرية تراكمت طيلة ثلاث سنوات ، وهو ثمرة بنية قيادات فصائل المقاومة والظروف الذاتية والموضوعية التي تحكمت بنضالها . واذا كان موضوع الاستيلاء على السلطة في الاردن ، ليس الموضوع الذي يطرح ويعالج باستخفاف ، فانه يظل القضية المركزية التي تواجه حركة المقاومة الان . ان مسالة احباط التسوية السياسية لا يمكن ان تواجه الا حيث تتمتع المقاومة بوجود وثقل يسمحان لها بالصراع ، وهو امر لا يتوافر الحد الادنى من عناصره الا على الساحة الفلسطينية الاردنية . ان التفاف جميع فصائل حركة المقاومة ، والقوى الجماهيرية الملتحمة معها ، وتاطيرها حول شعار الاستيلاء على السلطة السياسية في الاردن ، ومما يحتاج ذلك من توحيد فصائل المقاومة والحركة الوطنية في جبهة وطنية ذات برنامج مشترك يتجاوز التردد والاخطاء والاوهام السياسية التي سادت ممارسات حركة المقاومة في السابق ، هو البديل الوحيد لخطر تصفية الثورة الفلسطينية سلما او حربا .

اما المسالة الثانية : مشاركة الوفود العربية ، وقيام جبهة شعبية ، فلا بد من ملاحظة ان هذه الوفود لم تعد تقارير عن علاقتها بالمقاومة الفلسطينية ، لم يطلب منها احد مثل هذه التقارير ، ولم تبادر هي لاعدادها . وعلى اي حال ، فان احدا لم ير ضرورة مناقشة هذه الوفود تجربة علاقتها السابقة مع المقاومة . وقد يبدو مذهلا ، ان التجربة اللبنانية – الفلسطينية ، (ولبنان هو الساحة الثانية من ساحات النضال المشترك من حيث الاهمية بعد الاردن) لم تكن في اي يوم موضوع نقاش ودرس وتبادل راي بين الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة بقياداتها المركزية . ولقد بدا لاول وهلة ، ان الوقت المناسب لمثل هذا الدرس والنقاش ، هو دعوة الحركة الوطنية اللبنانية الى المجلس الوطني ، ولم يكن يدور في خلد احد ان الوفد ، وغيره من الوفود ، سيدعى للاشتراك كمستمع في جلسة افتتاح وجلسة اختتام ، ثم ينصرف في ما بين الجلستين الى الزيارات ، وتفقد المنشآت . ولسنا نظن ان المسؤولين في حركة المقاومة ، يقنعون بان الجلسة المفتوحة بين اللجنة المركزية والوفود هي المناقشة المطلوبة .

ان امكان انبثاق جبهة شعبية عربية يفترض مواجهة اكثر جدية ، لتجربة المقاومة من جهة ، ولتجربة علاقتها مع حركة التحرر العربي من جهة ثانية ، يفترض مراجعة مشتركة للعلاقة السابقة ، وتحديد برنامج مشترك للمرحلة المقبلة ، ويفترض ، قبل اي شيء خطة للمقاومة ، تناقش متطلباتها في الساحة العربية نقاشا ديمقراطيا حرا يتسع للتصحيح والنقد المتبادل .

واذا لم يتح للمجلس الوطني ان يكون المناسبة التي تتم فيها المراجعة والتصحيح والانطلاق من جديد ، فان الاحداث الحاسمة المقبلة ، ستكون الفرصة الاخيرة للارتفاع الى مستوى الصراع ، او التصفية ، السريعة او البطيئة ، سيان .


لقطة عامة من اجتماع المجلس

ابو عمار مع يحيى حموده

.. من المؤتمر

● الاحزاب والهيئات التي حضرت المؤتمر بدعوة من المجلس الوطني هي : حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية) حزب البعث (العراق) منظمة الاشتراكيين اللبنانيين – لبنان الاشتراكي ، الجبهة المساندة لفتح ، اتحاد الشيوعيين اللبنانيين ، المستقلون التقدميون (لبنان) الاتحاد الاشتراكي العربي (ج.ع.م) الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي ، جبهة تحرير اريتيا ، جبهة تحير الصومال الغربية ، منظمة الاشتراكيين العرب والهيئات المساندة للمقاومة (السودان) جبهة التحرير الوطني (الجزائر) حركة الفهود السود (الولايات المتحدة) . ولوحظ عدم دعوة اي من الاحزاب الشيوعية العربية ، ورفضت على وجه التحديد دعوة الحزب التقدمي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي اللبناني لموافقتهما على الحل السلمي .

● دعي لحضور المؤتمر ممثلون دبلوماسيون عن الدول الاشتراكية المناهضة للحل السياسي (الصين ، فيتنام الشمالية ، جبهة تحرير فيتنام الجنوبية ، كوبا ، كوريا الشمالية ، البانيا) وقد احتج دبلوماسي سوفياتي لدى قيادة الكفاح المسلح وذكر ان معظم حديثه في هذا اللقاء كان منصبا على محاولة اقناع المقاومة بقبول قيام دولة فلسطينية نتيجة التسوية السياسية ..

● تليت في جلسة افتتاح المؤتمر برقية من الحزب الديمقراطي الكردستاني (البرزاني) يقول فيها بوضوح ، اكثر من مرة ، انه « حرم من المساهمة الفعلية في المؤتمر ومن الاستجابة لدعوتكم الكريمة .. » ولم يعلق الوفد العراقي على البرقية بشيء ، الا انه في اليوم التالي طلب من رئيس المجلس ان يعلن ان الحزب الكردستاني لم يحضر لاسباب شخصية .

الحل السلمي الاسرائيلي

طفت اخبار وقوف اطلاق النار على جبهة السويس في الاسبوع الاول من الشهر المنصرم ، وقبول كل من مصر والاردن واسرائيل بهذا الوقف على مختلف الجوانب الاخرى من مشكلة الشرق الاوسط . واعتبر المراقبون السياسيون هذه الخطوة مفاجأة زاد من وقعها توصل الفرقاء الذين قبلوا بمقترحات روجرز الى ارسال مندوبين عنهم لبدء محادثات غير مباشرة بوساطة يارينغ لم تلبث بعد تردد اسرائيلي لم يطل امره ان بدأت بعد اسبوعين فقط من الهدنة . غير ان جوانب المشكلة ما لبثت ان عادت الى البروز بحدة تناقضاتها ولما تبرد حرارة « المفاجأة » بعد .

بعد ان طلبت اسرائيل ان تكون المحادثات على مستوى وزراء الخارجية وفي مكان غير نيويورك ، عادت فقبلت (بعد وعد من يارينغ بتبني مطلبها ما ان تقطع المحادثات الاولية مرحلتها التمهيدية) بأن تكون في نيويورك وعلى مستوى مندوبي الامم المتحدة غير مخفية استياءها من كون هؤلاء المندوبين لا يملكون المقدرة المطلوبة على البت والتقرير . والتقى يارينغ لقاءه الاول (والاخير حتى الان) بالمندوب الاسرائيلي « تكواه » في ٢٥ من الشهر الماضي واستغرق اللقاء مدة ٥٠ دقيقة غادر بعدها « تكواه » مقر الامم المتحدة عائدا الى اسرائيل بناء على طلب من حكومته . اما هذه الحكومة فقد عقدت اجتماعا استثنائيا في أول ايلول لم تتوصل من خلاله الى مواقف معلنة بشأن التعليمات التي ينبغي ان يتابع « تكواه » المباحثات على ضوئها . وكان ان رفعت الجلسة الى موعد لم يتحدد وطلب من رئيس الوفد الاسرائيلي البقاء في اسرائيل . في هذه الاثناء لم يكن يارينغ يخفي « ضآلة النجاح الذي احرزه حتى الان » فقد قابل في نفس اليوم (٢٥ اب) كلا من المندوبين الاردني (شرف) والمصري (الزيات) ولم يعرف من نتائج اللقاءين سوى ما صرحه السفير الاردني من ان كل اتفاق يجب ان يكون مبنيا على انسحاب اسرائيل « من جميع الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بدون اي استثناء » وتفاءل المندوب المصري « بان الذين عرفوا كيف يخوضون الحرب خلال ستة ايام بوسعهم ان يكونوا قادرين على الوصول الى السلام خلال تسعين يوميا » .

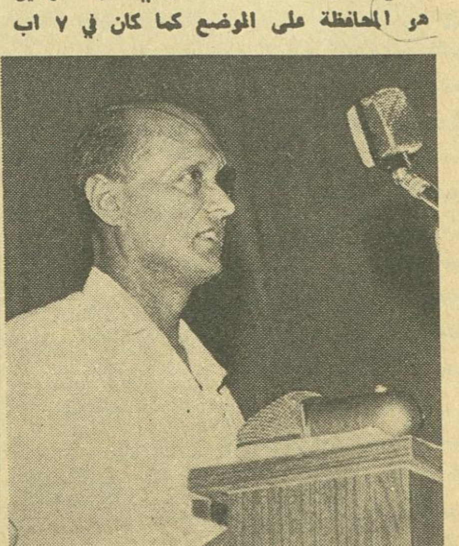
اذا كانت الحكومة الاسرائيلية في اجتماعها (أول ايلول) لم تزود مندوبها بالتعليمات اللازمة فان الامر يخرج عن كونه عجزا عن التزويد يعكس الموقف الاسرائيلي من المباحثات نفسها . الحكومة متفقة كما تقول رئيستها في تقييمها « لخطورة ما يحدث في قناة السويس » ودايان يهدد بالاستقالة (وقد غاب عن الاجتماع) ما لم تتخذ الحكومة موقفا صلبا تجاه الولايات المتحدة التي عليها ان تقدم لاسرائيل « الطائرات والمعدات الالكترونية والوسائل الاخرى وفقا للشروط التي قدمت بموجبها هذه المعدات في عهد ولاية جونسون » (اللموند ٣٠ اب) وتنقل الصحف الاجنبية اخبارا عن ان اسرائيل ابلغت الولايات المتحدة ، عن طريق سفيرها « رابين » امكانية انسحابها من المحادثات .

ما هي « خطورة ما يحدث على قناة السويس » ؟ وماذا يدفع اسرائيل الى التهديد بالانسحاب من المباحثات ؟

بعد ثلاثة ايام من الهدنة اتهمت اسرائيل مصر « بخرق خطير لوقف اطلاق النار » وقدمت الولايات المتحدة مذكرة تطالبها فيها بالعمل على سحب قواعد للصواريخ قامت مصر — وفقا للمذكرة الاسرائيلية — بتقريبها من القناة . لم يأت رد الفعل الصلب من قبل اليمين المتطرف فقط . فالى جانب « مناحيم بيغن » الذي يرى ان مقترحات روجرز « تقود اسرائيل اما الى اتفاق تتبعه حرب او حتى الى الحرب دون الاتفاق » والذي هاجم الولايات المتحدة في اليوم التالي واتهمها « بالكذب » و « الخداع » ، وقف دايان الذي اعلن اعلن خطورة الموقف وذكر ان القضية موضع نقاش مع الولايات المتحدة ، لكن « اسرائيل ستتخذ موقفا يناسبها بمعزل عن الولايات المتحدة » . في اليوم الثالث خاطب ابا ايبان وزير الخارجية ، الاسرائيليين بقوله « ان الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة تجاه هذا الخرق الخطير سوف يكون له اهمية كبيرة لا بالنسبة لاسرائيل والشرق الاوسط فقط بل كذلك بالنسبة للعالم » غير ان الموقف الاميركي اتصف بالبطء واللامبالاة . حتى ١٥ اب كان الناطق بلسان البيت الابيض يقول ان الولايات المتحدة لا زالت تدرس الاحتجاج الاسرائيلي . لكنها لا ترى ان ذلك يجب ان يؤثر على المباحثات . وفي اليوم التالي صرح « ملفن ليرد » ناظر وزارة الدفاع انه « لا يرى من المفيد فتح نقاشات طويلة حول ما حدث قبل او بعد ١٢ ساعة من وقف اطلاق النار . فالمهم هو العمل على دفع المحادثات الى الامام » . ورغم ان هذا التصريح قد أثار ردا اخرج ايبان عن هدوئه اذ قال : « ان اسرائيل تملك براهين دامغة على خرق وقف اطلاق النار لم يكن يعرفها « ليرد » عندما ادلى بتصريحه ووصف ذلك بأنه ليس مهما . بل الاكيد انه مهم . لان ذلك اذا حصل بعد الهدنة بعد خرقا لها » (١٧ اب) ، فقد جاء الرد الاميركي على لسان « ماكلوسكي » ردا باردا يعترف بأن الخرق قد حصل ولكنه حصل « بالكاد في الوقت الذي حصل فيه وقف اطلاق النار » واصر بدوره على اهمية وضرورة بدء المباحثات ... واستمرت اسرائيل بارسال مذكرات الاحتجاج على الخرق المتواصل الذي بلغ (وفقا لاسرائيل) ثماني مرات حتى ٢ ايلول ، قابلها من الجانب المصري اتهامات مماثلة تتهم اسرائيل ببناء خطوط واستحكامات جديدة في مواقع على القناة .

ما يحدث حول القناة

نستطيع ان نتبين الفرق بين الموقف الاسرائيلي عشية ١٢ اب وبين الموقف عشية أول ايلول (جلسة مجلس الوزراء) من خلال المقارنة بين تصريحات غولدا ماير التي كانت تركز في التاريخ الاول على ان « الحدود الامنة والمعترف بها هي الاهم بالنسبة لاسرائيل » وبين تصريحاتها الاخيرة حول دخول حكومتها في « مناقشة صعبة جدا » مع واشنطن حول مسألة انتهاك مصر لوقف اطلاق النار وحول « ان اسرائيل لن تتساهل في هذه المسألة » (الصحف اول أيلول) ثم « ان الوضع الناجم عن خرق مصر آخذ بالتفاقم » وان الحكومة بكامل اعضائها متفقة في تقييمها لخطورة ما يحدث في قناة السويس (الصحف ٢ أيلول) . والواقع ان ما يحدث حول القناة ليس بقليل الخطورة على اسرائيل ، وان يكن ليس هو بيت القصيد في التصلب الاسرائيلي . فتقريب الصواريخ السوفياتية من ضفة القناة يؤدي الى شل فعالية الطيران الاسرائيلي في المنطقة الى حد يهدد توازن القوى . يقول الاسرائيليون ان مصر قد انشأت قواعد جديدة (بين ١٠ و ١٢) في المنطقة الممتدة بين البحيرة المرة والاسماعيلية . وتبعد هذه القواعد بين ١٨ كلم و ٢٧ كلم عن القناة . واذا كان مدى صاروخ سام ٢ يصل الى ٤٠ كلم فان باستطاعة هذه الصواريخ أن تطال الطائرات الاسرائيلية في تحليقها فوق الضفة الشرقية من القناة . واذا اضيف الى ذلك دور المدفعية المصرية الكثيفة فان بوسع مصر أن تحاول اجتياز القناة في ظروف لم تعد مستحيلة كالسابق . هذا لا يعني ان الاسرائيليين يعجزون عن المقاومة لكن كل حملتهم الحالية تطالب بتأمين تفوقهم السابق اي تزويدهم بالمعدات التي تشل فعالية الصواريخ في وضعها الراهن . هكذا يصبح معنى وقف اطلاق النار في نظر اسرائيل هو المحافظة على الوضع كما كان في ٧ اب اي وضع التفوق الاسرائيلي . هذا ما يعنيه بكلام واضح تصريح دايان الاخير « فان بوسع اسرائيل ان تدافع عن الخطوط الحالية شرط ان يقدم لها الاميركيون طائرات الفانتوم والمعدات الالكترونية والوسائل الاخرى .. » (اللموند ٣٠ اب) . ولهذا اشار « الون » من قبل عندما انتقد سلبية الولايات المتحدة وأعرب عن أمله « في أن تحترم دولة بوزن الولايات المتحدة الالتزامات التي تعهدت بها » مضيفا ان ثقة اسرائيل بالولايات المتحدة سوف تتزعزع بشكل خطير اذا بقيت دون حراك أمام الاستفزاز الجديد الذي تقوم به مصر والسوفيات (اللموند ١٧ اب) .



موشي دايان

غير ان القضية ليست فقط ولا هي بالاساس قضية التفوق العسكري . فالتفوق بحد ذاته وسيلة لخدمة الغاية . والناطقون باسم الولايات المتحدة (بالاضافة الى تأكيدهم ان الاسلحة السوفياتية ما زالت تتدفق على مصر) لم يغفلوا مرة واحدة في تصريحاتهم حرصهم على تأمين التفوق العسكري الاسرائيلي . « ميلفن ليرد » يعود في كل تصريحاته للتأكيد على ان الولايات المتحدة حريصة على « التوازن » الحالي في القوى وانها « اذا لاحظت ان مصر تستفيد من وقف اطلاق النار فانها لن تتردد في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية » (١٨ اب) و « ماكلوسكي » يرد على الصحفيين في أحد المؤتمرات بأن حكومته « لن تقبل بان يؤدي خرق التوازن الى وضع اسرائيل في موضع خطر » (٢١ اب) . والحرص لا يقتصر على صعيد التصريحات . في أوج الازمة الحالية ذكرت صحيفة « لوس انجلوس تايمز » ان الولايات المتحدة قد بدأت تزويد اسرائيل بأسلحة متطورة لمجابهة الصواريخ السوفياتية في حال خرق وقف اطلاق ، تتضمن هذه الاسلحة صواريخ من الجو الى الارض ومعدات الكترونية لتضليل رادارات سام ٢ (موند ٢٢ اب) ولم يأت التعليق على الخبر الا من صحيفة « معاريف » الاسرائيلية التي ذكرت ان المعلومات « مبالغ بها » « حتى لا يؤدي تخوف الرأي العام الاميركي تجاه المبادرات الاميركية الى افشال هذه المبادرات » . هذا يعني ان الاسلحة التي شحنت غير كافية في نظر اسرائيل .

البرنامج الشفهي لحزب العمل

عندما وافقت اسرائيل على مقترحات روجرز على بدء المحادثات لم يكن ثمة اتفاق موحد ودقيق بين أعضاء الحكومة الاسرائيلية ولا بينها وبين الولايات المتحدة . الا ان الاعتقاد السائد ، في الداخل ، كان يوحده الالتفاف حول ما يسمى « البرنامج الشفهي لحزب العمل » (الحزب الذي ينفرد بالحكم حاليا بعد استقالة غاهال) . هذا البرنامج يتضمن توحيد القدس . ضم مرتفعات الجولان . وجود اسرائيلي في شرم الشيخ وربطها بايلات عبر طريق خلال سيناء ، حدود آمنة مع الاردن (تأخذ بعين الاعتبار مقترحات « الون » حول النقاط والممرات الستراتيجية على النهر وعبر الضفة الغربية) غير ان الاسرائيليين ظلوا يعلنون في تصريحاتهم ان قضية الحدود (ما يصار الى التنازل عنه وما لا يصار) مسألة يتفق عليها اثناء المباحثات بالذات ، آملين ان يكون جس النبض عن طريق المحادثات التمهيدية (على مستوى مندوبي الامم المتحدة) لتتخذ جدية اكثر على مستوى وزراء الخارجية .

الا أن التصريحات العربية ظلت مركزة على أمرين اساسيين : اشتراط الانسحاب الكامل ، ورفض المفاوضات المباشرة . في ١٣ اب عقد محمد حسنين هيكل مؤتمرا صحفيا اعلن فيه ان مصر لا تفكر في عقد اي اتفاق صلح مع اسرائيل : « كيف نجلس معهم الى طاولة مفاوضات وهم يحتلون ارضنا » هذا رغم ان بطرس غالي مدير « الاهرام الاقتصادي » كان قد صرح قبل ذلك بفترة ، لمجلة المانية ، ان مصر سوف تعترف باسرائيل ورغم ان قرار مجلس الامن ينص على «الحدود آمنة ومعترف بها » لاسرائيل. فالتصريحات التي يطلقها السياسيون المصريون والاردنيون لا تنسجم مع قرار مجلس الامن نفسه الذي يعملون على تنفيذه .. ذلك ان الاعتراف بالحدود الامنة وبسيادة كل دولة من دول المنطقة لا يمكن الا ان يعني اعترافا باسرائيل. ولا يبقى من المكابرة المصرية الا رفض الجلوس مع القادة الاسرائيليين حول طاولة واحدة .. هذا ما يعود هيكل للتأكيد عليه في مقابلة اجراها في التلفزيون البريطاني المستقل بتاريخ ٢٥ اب . (مقابلة مليئة بالتناقضات يذكر في أولها « ان الاسرائيليين يتمسكون بهذه السياسة لانهم لا يريدون السلام وانما يريدون التوسع » ويذكر في سياقها « انني اعتقد انهم يريدون بأمانة واخلاص التوصل الى السلام » (الانوار عدد ٢٦ اب) . هذا الموقف الديماغوجي المتناقض هو ما يريد الحكم الصهيوني الاكتفاء به . وهو يرى نفسه في وضع يوجب عليه ويمكنه من التشدد في مطالبه .

في تصريح ألقاه « ايبان » في التلفزيون الاسرائيلي (١٣ اب) هذه الفقرة المميزة : « اذا فشل يارينغ في مهمته فان ذلك سيكون بسبب تصريحات هيكل خاصة تلك التي ذكرها في مؤتمره الصحفي والتي يقول فيها انه لن يكون هناك مباحثات ولا معاهدات سلام . وأنا اقول جوابا على ذلك اننا في هذه الحالة لن نتحرك مترا واحدا عن المواقع التي نحتلها حاليا . وفي رأيي ان اول مشكلة يجب بحثها هي مشكلة السلام وطبيعة العلاقات المقبلة بين اسرائيل والدول العربية . أما مشكلة الاراضي فهي أقل خطرا ويمكن أن تجد حلا لها في حال كون علاقاتنا المقبلة من نوع العلاقات القائمة حاليا بين دول كانت تتحارب في الماضي مثل فرنسا والمانيا مثلا . اننا لا نستطيع ان نفصل مسألة الاراضي عن مسألة علاقاتنا المقبلة مع جيراننا . ذلك ان من الطبيعي ان تكون متطلباتنا حول الاراضي مختلفة حسب ما تكون علاقاتنا طبيعية أم لا ». مقابل الشرطين اللذين تتمسك بهما مصر مستندة الى قرار مجلس الامن : الانسحاب الكامل ورفض الصلح المباشر يطرح الاسرائيليون سؤالين ، استنادا الى نفس القرار : ما هي الحدود الامنة ؟ وما هو شكل الاعتراف بها ؟ اسرائيل لا ترى ان حدود ٤ حزيران كانت آمنة وهي لن تدع النصر المبين الذي حققته ينسل من بين يديها دون تحقيق هذه الحدود الجديدة (« والاحلام التوسعية » التي يفسر من خلالها الموقف الاسرائيلي غالبا تعجز عن استيعاب مضاعفات الموقف بكامله). عشية بدء المحادثات في نيويورك صرحت غولدا مايير بأن اسرائيل « تبدأ المباحثات وكلها امل لا في ان تحتفظ بالاراضي بل ان تصل الى السلام . مع ذلك فان السلام يرتبط بالسلامة . ويلزمنا اذن ، حدود آمنة للحيلولة دون نشوب حروب اخرى . هذا هو واجبنا تجاه اجيالنا القادمة » ثم تكمل تصريحها بعد ثلاثة ايام بقولها « انه لن يكون هناك اي انسحاب ما لم يوقع العرب صلحا مع اسرائيل « وبالشكل المطلوب » » . لقد كنت شخصيا دائما ضد اسرائيل الكبرى . واذا كانت المسألة مسألة الحدود المعترف بها ، فهذا لا يعني انها معترف بها من قبلنا نحن فقط بل معترف بها من قبل جيراننا . نحن مستعدون لان نسحب قواتنا . لكن جوابنا على خطة روجرز كان يتضمن تحفظات مهمة جدا وكان يشير الى اننا مستعدون للانسحاب الى حدود آمنة ومعترف ومقر بها . اذا كان العرب يرفضون حتى وضع توقيعهم الى جانب توقيع اسرائيل على وثيقة فهذا لا يشكل بداية جيدة بالنسبة للجوار الجسدي بين العرب واسرائيل » .

الاعتراف كما تريده اسرائيل

هذا بالنسبة للحدود الامنة . اما الاعتراف فان صيغا كالتي تقبلها القاهرة والتي تبقى في حدود صيغة رودس او الاتفاق الروسي — الياباني عام ١٩٥٦ ، لا تقنع اسرائيل . فهم يريدون اعترافا صريحا موقعا « بالشكل المطلوب » كما تقول مايير . يعني ان يكف العرب عن اعتبار اسرائيل مجتمعا دخيلا ومغتصبا فلا يعقب السلام بقاء العداء الضمني والعلاقات المتشنجة بل يعقبه علاقات « طبيعية » « مثل العلاقات بين فرنسا والمانيا » . هل يعني ذلك ان السلام الاسرائيلي مشروط (بالاضافة الى الاعتراف الصريح) بقيام العلاقات الدبلوماسية بينهم وبين الدول العربية تعقبها علاقات اقتصادية من مثل العلاقات بين البلدين المذكورين ، على المدى البعيد هذا هو المقصود ، لكن شرط تحقيقه يبدأ الان ، كما يتصور الاسرائيليون بالقضاء على أشكال المواربة في تحقيق السلام وخاصة برفض صلح يقوم على اعطائهم وثيقة « تأخذ علما » بوجودهم كما يردد عبد الناصر في مجالسه . ان ما تشدد عليه اسرائيل هو الاعتراف بوجودها « كدولة » ومعاملتها « كدولة » مع كل ما نشأ عن ذلك سياسيا ودبلوماسيا و .. اقتصاديا ..

هذا ما يرى « ايبان » من واجبه ان يخاطب العرب به ، بلغة عربية فصيحة من الاذاعة الاسرائيلية في ٢٨ اب : « ان المطلوب من العرب ليس التعايش مع اليهود او مع مجموعة يهودية او مجموعة اسرائيلية بل المطلوب منهم التعايش مع دولة اسرائيل التي هي اسرائيلية مثلما ان الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والاردن هم عرب.

ان السلام يعني التصفية الكاملة للنزاع ولروح العداء واستبدالهما بتعاون منطقي (أي على صعيد المنطقة) وثيق ومثمر . » اما الفاظ القاموس الاسرائيلي « التعاون المنطقي الوثيق والمثمر » فمعناها ان تلعب اسرائيل بحرية وبصورة شرعية دورها الكامل كقاعدة صناعية متقدمة وثيقة الصلة بالسوق الراسمالية ، في منطقة متخلفة تشكل سوقا مثالية لبضائعها . ولا تعود المساعدات والاموال التي تصرف على جهود حفاظ المجتمع الاسرائيلي على كيانه وعلى المصالح الاميركية من شر التقدم الاجتماعي العربي ، بل توظف في انشاء المؤسسات الصناعية التي تغرق المنطقة العربية بسلع لا تكتفي بشل الصناعة العربية الجنينية بل تضارب على كثيرة من المنتجات التي يستوردها العرب من مناطق بعيدة .

احلام مزعجة ؟.. يجب رؤية الشروط والعلاقات التي تكفل ترجمتها الى واقع او تبقيها احلاما .

غولدا مايير تخطب امام اتحاد العمال

●★●

لقد أشرنا الى ميوعة الموقف الاميركي وبطئه عندما كانت اسرائيل تولول منذ ١٣ اب حول « خطورة ما يحدث في السويس ». وأشرنا الى الرد البارد الذي لا يعتبر من المهم التدقيق والنقاش حول هذه المسألة بل يعتبر المهم بدء المحادثات . اما صحف ٢ ايلول فتشير الى ان الولايات المتحدة قد أعلنت انها « أصبحت » تملك ادلة اكيدة على ان مصر خرقت وقف اطلاق النار . هذا « التأكيد » مقرون بتصريحات « ميلفن ليرد » اياه التي تعلن ان الولايات المتحدة قد واصلت شحن طائرات الفانتوم (فقط !) الى اسرائيل . في حديث ايبان للتلفزيون الاسرائيلي (١٣ اب) « اننا نامل ان تقر الولايات المتحدة بهذا الخرق . والواقع اننا في كل مرة تباحثنا معا حول الوقائع انتهينا الى اتفاق » . خلال الاسابيع الثلاثة الماضية لم تتنازل اسرائيل عن تشددها . ايبان يتكلم عن « النقاط التي يجب علينا ان نقف من اجلها في وجه الولايات المتحدة نفسها . » « هذه النقاط تتعلق بطبيعة السلام وبعض المسائل المتعلقة بالاراضي » . اسحق رابين، وهو المعهود « باتزان » تصريحاته ، يذكر في ٢٢ اب « ان الصداقة الاميركية لاسرائيل لم تكن الا نسبية ، ورغم ان الولايات المتحدة هي افضل صديق لنا في العالم الا ان هذه الصداقة محدودة » ما الذي يحدد هذه الصداقة ؟ يحددها بالفعل الحاجة المتكافئة في علاقة الطرفين . عندما يذهب « رابين » نفسه الى القول « اذا كان الاميركيون والسوفياتيون يتفقون فيما بينهم لكي يفرضوا علينا حلا معينا فعليهم ان لا يتهاونوا بمقدرتنا على المقاومة » فانه يتسلح بالذات بهذه الحاجة المتبادلة . فالولايات المتحدة لا يسعها، رغم كل تعقيد المشكلة ، ان تغلب تعهداتها مع الاتحاد السوفياتي على مصالحها في الشرق الاوسط ، ستراتيجيا واقتصاديا ، وهي مصالح تعلم ان الاتحاد السوفياتي هو المنافس الاول عليها ، وتعلم ان اسرائيل هي المحافظ الاول عليها في المنطقة . وعندما تصر اسرائيل على شروطها « هي » في الصلح والحدود الامنة ، ذاهبة في هذا الاصرار الى حد التهديد « بالمقاومة » فان الولايات المتحدة لا تملك على الاطلاق ان تدع اسرائيل تنهزم أمام الصواريخ السوفياتية ، فاتحة المجال بذلك امام تصاعد المد السوفياتي في المنطقة . ولا شك ان اسرائيل لا تجازف باتخاذ خطوة تعلم انه يستحيل على الولايات المتحدة مجاراتها فيها . لكن اسرائيل ترى الان ان هناك خطوة ما زالت ممكنة وضرورية وبوسع الولايات المتحدة ان تخطوها معها : هذه الخطوة هي مزيد من التصلب تجاه السوفيات (تحت التلويح بخطر زوال الامل الاخير بتسوية سلمية) ليضغطوا بدورهم على الدول العربية (مصر بشكل خاص) كي تقبل بالشروط الاسرائيلية حول الصلح والحدود الامنة و « بالشكل المطلوب » . ان استدعاء « تكواه » والتهديد بالانسحاب من المباحثات تأكيد على جدية الموقف الاسرائيلي وتمسكه بضرورة اتخاذ هذه الخطوة . ولم تتباطأ الولايات المتحدة لكي تستجيب . بدأت شحنات الفانتوم كما يعلن « ليرد » . وهي قطعا لا تقتصر على الفانتوم بل تتضمن كل الاجهزة التي من شأنها ان تضلل الصواريخ السوفياتية . يعني أن اسرائيل تتزود حاليا بما يمكنها من ترجمة التصلب اللفظي حتى الان، الى تصلب عملي : اعادة القتال بشكل يبرهن لمصر ان الصواريخ السوفياتية (التي أعادت للموقف العربي اعتباره) رغم تقدمها من القناة لا تغني عن مواجهة الشروط الاسرائيلية و « بالشكل المطلوب » . ان اسرائيل تعود لتضرب المثل من جديد ، لتعطي الدرس من جديد : المواجهة مع اسرائيل ليست مواجهة عسكرية تقليدية ، ليست مواجهة جيوش وطائرات .. الخ ..

لقد حاول الامريكيون حتى الان ان لا يقوموا بالخطوة الاسرائيلية المطلوبة ، وان يستبدلوها باخرى تكون حلا وسطا . فقد اوحى مقربون من البيت الابيض في « سان كليمانتي » للصحفيين (في ٢٦ اب) بمشروع يشكل « ضمانة لحدود آمنة » بالنسبة لاسرائيل . يتلخص المشروع بأن يشترك الامريكيون والسوفياتيون معا في ارسال قوات او مراقبين الى مناطق الحدود . ورغم صمت الدول العربية (صمت العروس عند مجيء الخطاب) وصمت الاتحاد السوفياتي كذلك ، فقد جاء الاستبعاد من قبل دبلوماسيين امريكيين تساءلوا « لماذا يقبل الروس اقتراحا كهذا ؟ وما الذي يضطرهم لان يبدوا في نظر العرب وكأنهم حماة للدولة اليهودية بمساعدة الامريكيين ؟ » . تساؤل وجيه ، لم يلق الا الصمت من جانب الاتحاد الكبير . بينما كان الرد الاسرائيلي على لسان « ييغال الون » : « ان ادخال هذا العامل الجديد في الشرق الاوسط لا يمكن الا ان يبعدنا عن السلام الحقيقي . ان ما يجب على الاميركيين ان يفعلوه هو أن يقترحوا ذهابهم هم والسوفيات من الشرق الاوسط . لكن في حالة رفض السوفياتيين يصبح من المفيد دون شك أن يتوجد الامريكيون في المنطقة » (موند ٢٩ اب) وسرعان ما عاد المقربون من البيت الابيض ليصفوا المشروع بعد ذلك بانه ليس مشروعا حقا ولا يعدو كونه اقتراحا من بين اقتراحات عدة .

عندما يخاطب عبدالناصر الجماهير والوفود التي تأتي لمقابلته يقول أن اسرائيل لن تقبل بالحل السلمي . ولا شك في ان الصحف المرتزقة في بيروت وغيرها سوف تركز على ذلك ، ألم يتنبأ عبد الناصر بأن اسرائيل لن تقبل ؟ ولا شك في أن الاقلام والالسن تستعد حاليا لتصوير النظام الناصري خارجا من المازق طاهر الذيل . يقول المثل عندنا « اذا كان الكردي قد فز عن الحيط ، فهيدا الكردي وهيدا الحيط » . في منتصف أيلول يذهب عبد الناصر الى واشنطن ، حيث ستذهب غولدا ماير كذلك في اوائل تشرين . كل ذلك كما يقول الطرفان بمناسبة ذكرى انشاء الامم المتحدة . رب مناسبة خير من ميعاد . لكن البشائر واضحة منذ الان : عندما وجه معلق التلفزيون البريطاني سؤاله الى هيكل : « لنفترض انك شخص اسرائيلي ، فهل كنت تقبل بالانسحاب بدون اتفاق كتابي ؟ » كان جواب هيكل : «التصور صعب» .. لم يقل مستحيل !.

٢ إنتعاش الإقطاع السياسي وتردي الشهابية

نهاية الموقف الجنبلاطي وحدود الصراع

اشرنا في عدد سابق من «الحرية» — العدد ٥٢٩ بتاريخ ٢٤ — ٨ — ١٩٧٠ — الى الموقف الجنبلاطي بالقول : « اما جنبلاط الذي فتح النار على الاجهزة الشهابية من موقع العلاقة مع حركة المقاومة فلم يجد مناصا في اخر المطاف من انتخاب سليمان فرنجية الذي جعل من رفض العمل الفدائي بمستوى شعار « وطني دائما على حق » !.

وكانت تلك هي نهاية الموقف الجنبلاطي ..

وهذه النهاية منسجمة مع الموقع السياسي الذي يحتله جنبلاط في النظام اللبناني ، ومع التحالفات السياسية التي ينسجها في خوض معاركه التي يدعي انه يخوضها باسم القوى التقدمية والوطنية ..

فالتحالفات السياسية ترتكز بشكل رئيسي على التحالفات التي يعقدها جنبلاط في البرلمان حيث مجال الصراع والمنافسة بين القوى السياسية الحاكمة ، اما تحالفات الخارج (علاقة مع حركة المقاومة ، علاقة مع الاحزاب التقدمية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي ، علاقة مع الحركة الجماهيرية الوطنية) فهي تخضع للتحالفات الرئيسية الاولى ، لا العكس .. وهي لا تلعب الا دور « الضغوط » لتقوية الموقع السياسي الذي يحتله جنبلاط في الطبقة الحاكمة اللبنانية .

وعندما خاض جنبلاط معركته الاخيرة تلاحما مع حركة المقاومة ومن اجل الحريات العامة ولتحقيق سياسة خارجية وطنية فانه كان محكوما باطار التحالفات السياسية الجديدة التي اخذ ينسجها مع القوى السياسية في البرلمان . وكانت هذه التحالفات تتحدد ، في نهاية الامر ، لا وفق البرنامج الجنبلاطي الذي يكرره بتصريحات ويغطيه وصف « المبادىء والمناهج » ، بل وفق « النقطة المشتركة » التي تجتمع مصالح القوى السياسية والكتل البرلمانية حولها .. وكانت هذه « النقطة المشتركة » في المعركة الجنبلاطية الاخيرة هي مصالح الاقطاع السياسي القوي الذي عملت المؤسسة الشهابية واجهزتها على اضعافه طيلة السنوات الماضية .. وعند هذه المصالح لم يكن بمقدور البرنامج الجنبلاطي الا ان يتحطم .. فزعماء الاقطاع السياسي الاقوياء الذين يصارعون المؤسسة الشهابية واجهزتها لا يختلفون معها سياسيا في كثير من المواقف الخارجية والداخلية — خاصة في الفترة الاخيرة بعد الصدام مع حركة المقاومة — ... لذلك وجدنا شمعون يقول : ضعوا قضية المقاومة جانبا ، فليس لها علاقة بمعركة رئاسة الجمهورية ..

ولذلك ، وجدنا ريمون اده يقول : السياسة الخارجية وخاصة العلاقة مع القاهرة لا تدخل في معركة الرئاسة لان اي رئيس سياتي لا بد أن يتبع سياسة علاقات حسنة مع القاهرة ..

اما سليمان فرنجية فكانت مواقفه معاكسة تماما للبرنامج الجنبلاطي :

١ — رفض العمل الفدائي في رسالته الشهيرة « وطني دائما على حق » ..

٢ — رفض الحريات الديمقراطية لليسار (في حوار صحفي قبل انتخابه بشهور قليلة سئل فرنجية ، بعد ان شن هجوما على اليسار ، السؤال التالي :

من تعني باليسار ؟ .. فاجاب : جميع الاحزاب المنحلة والممنوعة .. وواجب الدولة ان تمنع نشاط هذه الاحزاب نهائيا) .

ان الحريات العامة والديمقراطية التي خاض الاقطاع السياسي معركته مع الشهابية باسمها لا تعني الا ديمقراطية نقل وسائل القمع اليه ، اي ان تكون تحت اشرافه وفي خدمة مصالحه السياسية والانتخابية .

ماذا يبقى من الموقف الجنبلاطي الذي ينتهي مرغما عند معركة رئاسة الجمهورية ، ليصبح مرهونا بنتائجها ، مهما كانت هذه النتائج ؟ قبل انتخاب فرنجية وبعده كان جنبلاط يدور حول برنامجه دورة فارغة يحاول ان يملأها بالاوهام والوعود .

قبل الانتخابات عقد جنبلاط بحضور ممثلي القوى التقدمية الذين يرهنون موقفهم بالجنبلاطية ، جلسات مع المرشحين للرئاسة.

■ تروي « الاخبار » ما حدث في الجلسة مع سليمان فرنجية ، وكان مندوب الحزب الشيوعي حاضرا الجلسة بالطبع :

« تام سليمان فرنجية بزيارة لبيت الحزب التقدمي الاشتراكي وأجرى حوارا مع ممثلي الاحزاب والفئات التقدمية والوطنية ، ولدى سؤاله عن رأيه ووجهة نظره بالنسبة للعمل الفدائي قال فرنجية : ان السياسة التي اتبعها ويتبعها وزير الداخلية كمال جنبلاط في هذا الصدد هي السياسة الصحيحة، وان اي رئيس للجمهورية سيقوم على نقضها سيثير في وجهه وكر الدبابير وسيتحمل وحده نتيجة تصرفه . وبسؤاله عن وجهة نظره بالنسبة للحريات الديمقراطية والحزبية ، قال فرنجية : انه يرى ان الحياة الحزبية اصبحت أمرا واقعا في البلاد . وان من يتصدى لها لن يكون مرتاحا (!)

وبعد هذا الحوار الايجابي قرر مجلس قيادة الحزب التقدمي وجبهة النضال الوطني الاقتراع الى جانب سليمان فرنجية .. وهكذا كان » — الاخبار عدد ٢٣—٨—١٩٧٠— ..

وابتلع فرنجية مواقفه السابقة في هذه النقاط بالذات التي لم يمض عليها اكثر من شهور قليلة ، واغدق الوعود امام جنبلاط وممثلي الاحزاب التقدمية ، ولكن متى كانت الوعود خاصة في المواسم الانتخابية ، وفي موسم انتخابات رئاسة الجمهورية على الخصوص ، هي التي تحدد سياسة الدولة في المستقبل ، التي لا تتحدد الا وفق مصالح القوى الفعلية الحاكمة .

وبعد انتخابات وفوز فرنجية عاد جنبلاط الى شرح الاسباب التي حدت به الى انتخاب فرنجية : فبعد ان يؤكد على « اننا نتمشى دائما وابدا وفق المبادىء والمفاهيم التي اعتنقناها » ... يتحدث عن موقفه في معركة الرئاسة على الشكل التالي : « تمسك الحزب التقدمي الاشتراكي وجبهة النضال في أول دورة اقتراع بالمرشح اللواء جميل لحود لاجل تاكيد معنى المعركة على الصعيد المبدئي من ناحية الحزب والجبهة ، وفي الدورة الثانية قرر الحزب والجبهة بعد الاستماع الى المرشحين وعدم تمكنهم من الاستحصال على الضمانات المطلوبة في حقل الحريات العامة والسياسة الخارجية من المرشحين الاخرين ، ان يؤيد الاستاذ سليمان بك فرنجية لما عرف عنه من اصرار على عودة البلاد الى الجو الديمقراطي ... كما ان ما ظهر لنا من تصريحات في مقابلاتنا مع الاستاذ سليمان فرنجية بشأن الحريات العامة والانفتاح في السياسة الخارجية وتدعيم الثقة في معاملتنا مع اخواننا الفلسطينيين في ضوء اتفاق القاهرة كل ذلك كان حافزا لنا لتاييده — (من تصريح جنبلاط للصحف بعد انتخاب فرنجية) —

ماذا يبقى من التاكيد على « المبادىء والمناهج » التي اصبحت معلقة في الهواء وليس لها ادنى علاقة بالتحالفات السياسية الفعلية ونتائجها ، سوى مغالطة يسميها جنبلاط « استخدام اصوات أخصامنا السياسيين انفسهم لانقاذ السياسة التي اعتمدنا لقلب اوضاع البلاد وتحرير الشعب .. » ! — الانباء ٢٢ آب ١٩٧٠ — .

تلك هي نهاية الموقف الجنبلاطي ، وهي ايضا نهاية موقف الحزب الشيوعي اللبناني الذي يسير بالركاب الجنبلاطي « حتى الغوص بالركب » .. (أليس هذا ثمن الترخيص للحزب او احدى ثماره ؟)

●★●

اذا كان الموقف الجنبلاطي قد وظف في خدمة الصراع بين الاقطاع السياسي والشهابية ، فما هي حدود هذا الصراع ؟..

اشرنا في التحليلات السابقة الى الاقتراب الحاصل على الصعيد السياسي والايديولوجي بين مواقف الشهابية وخصومها السياسيين (خاصة الحلف الثلاثي) .

وهذا الاقتراب يعود الى سببين رئيسيين :

١ — تغير العامل العربي بعد هزيمة حزيران ، ودخول حركة المقاومة الفلسطينية الى لبنان ، فالسياسة الخارجية المتوازنة بين الدول العربية المتقدمة والمرجعية اصبحت «قاسما مشتركا » بين جميع الاطراف السياسية اللبنانية .

اما الموقف من حركة المقاومة ، فتحكمه الان اتفاقية القاهرة بانتظار مصير المقاومة على الصعيد العربي نفسه .

٢ — حدود الاصلاحات والتشريعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي انجزتها الشهابية ، فهي لم تعصم الاقتصاد اللبناني من موجة انحسار بعد ازمة انترا .. فالمؤسسات الشهابية كما استقرت نهائيا (البنك المركزي ، مجلس الخدمة ، الضمان الاجتماعي) هي اخر ما يمكن ان يتحمله تكوين الاقتصاد اللبناني المرتكز على قاعدة الخدمات والتجارة والحركة المصرفية .. اما مشاريع الانماء المحدودة التي اقتصرت على شق الطرقات ومد شبكات المياه والكهرباء الى بعض المناطق المتخلفة ، فقد انتهت مع نفاذ احتياطي الخزينة ودخول الموازنة في العجز نتيجة تزايد النفقات عن الواردات.

— (هذا العجز الذي سيبلغ في موازنة العام القادم حوالي ٤٠ — ٦٠ مليون ليرة يسد حاجات الانفاق الحكومي على اجور الموظفين في اجهزة الدولة الادارية والعسكرية وبالتالي فهو لا يخدم حاجات انمائية تثميرية مما سيؤدي الى موجة تضخمية انفلاشية تستتبع اضرابات عمالية .. (.. راجع ملحق النهار الاقتصادي عدد ٢٠ اب ١٩٧٠) —

ان قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمل تدخل الدولة محدودة بسيادة قطاع الخدمات .. فالعجز في الميزان التجاري لا يغطيه الا فائض ميزان المدفوعات الاتي من ثمار الخدمات ..

ان انتعاش الاقطاع السياسي لا يعني ، على هذا الصعيد ، الغاء المؤسسات الشهابية ، بل تغييرات على صعيد الاشخاص، بابدال عناصر تكنوقراطية قديمة بعناصر جديدة .. وبالمقابل فان الاقطاع السياسي غير قادر على تجديد المؤسسات الشهابية ، فالتردي والفساد الذي وصلت اليه الادارة بحكم خضوعها للمصالح المؤقتة للشهابيين من اقطاع سياسي واجهزة ، سيستمر ، مهما كانت الادعاءات الاصلاحية الحالية ، بحكم مصالح الاقطاع السياسي المختلفة الانتخابية والعائلية بالاضافة الى مصالح مؤقتة لفريق اقتصادي اخذ يظهر وراء الرئيس الجديد يتكون من بيار اده وجورج ابو عضل والشيخ بطرس الخوري مع عدد من التكنوقراطيين « الفرنجيين » وفي مقدمتهم الياس سابا .

ان انتعاش الاقطاع السياسي لا يعني قدرته على صياغة برنامج جديد لانقاذ الاقتصاد اللبناني من موجة الانحسار ومن المعضلات والمشاكل التي يعانيها ، فهي نابعة من تكوينه البنيوي القائم على سيطرة قطاع الخدمات .





جنبلاط واركان حزبه مع الرئيس فرنجية

وكانت الشهابية التي صعدت في اعقاب احداث ١٩٥٨ كبديل سياسي للاقطاع السياسي محاولة لتجديد وتحديث الدولة كي تواجه الحاجات الجديدة للنمو البورجوازي ، الا ان « الاصلاحات الشهابية » انتهت عند الحدود التي ذكرنا ، وعجز البرنامج الشهابي عن اعادة وتيرة معدلات النمو الى سابق عهدها .

— تحدد احدى المجلات الصديقة للعهد الجديد « الاسبوع العربي التي يصدرها جورج ابو عضل احد اركان الفريق الاقتصادي لفرنجية » المشكلات التي سيواجهها الرئيس الجديد :

« سيواجه جمودا اقتصاديا شمل مختلف القطاعات كاد ان يشلها ، وبلغ الجمود حدا توقفت معه البنوك الوطنية والاجنبية عن تقديم التسهيلات الى رجال الاعمال والصناعيين لقاء كفالات ورهونات .

وسيواجه قضايا البطالة المتفشية وغلاء المعيشة وغلاء العلم وغلاء الطبابة التي بدأت كلها تحرك تذمر المواطن اللبناني في موجة ثورة صامتة لحد الان .

وسيواجه مشاكل خريجي الجامعات المتزايدي العدد والذين يجدون مجالات المستقبل مقفلة في وجوههم .

وسيواجه مشاكل العمال المطالبين بالمزيد من الضمانات الاجتماعية والمستجدة في اضرابات عمالية خدرها العهد السابق ولم يجد لها الحل السليم والجذري (من أين سيجد العهد الجديد هذا الحل السليم والجذري ؟) .

سيواجه خزينة الدولة فارغة حتى من مال الاحتياط ، ولن يكون سهلا عليه البحث عن مصادر للمال من الضرائب بعد أن استنزف العهد السابق اقصى ما يمكن استنزافه من المكلف اللبناني .

وسيواجه مشاكل الادارة الفاسدة يسيطر عليها « اكلة الجبنة » ومن مسيطرين مستترين يتحركون وراء الكواليس — الاسبوع العربي عدد ٥٨٥ ٢٤ اب ١٩٧٠ —

هذه المشكلات العويصة الكبيرة التي تامل المجلة الصديقة للعهد الجديد ان يحلها كلها او اغلبها ، هي من نوع المعضلات البنوية المرتبطة بتكوين الاقتصاد اللبناني نفسه فهل تستطيع دولة الاقطاع السياسي ان تنجز ما عجزت الدولة الشهابية عن انجازه ؟ ماذا يبقى من الصراع القائم بين الاقطاع السياسي والشهابية ، اذا كانت مواقفهما السياسية والايديولوجية قد اصبحت متقاربة ، واذا كان برنامجهما كبديل سياسي للبورجوازية التجارية والمالية المهيمنة اقتصاديا واحدا من ناحية عجزه وحدوده النهائية ؟!..

تبقى محاولات التسوية والتوازن في التحالف الحاكم بين الاقطاع السياسي والسلطة التنفيذية (المعتمدة على تحالف الادارة والجيش) وسواء نجح الاقطاع السياسي ، بعد انتصاره في معركة رئاسة الجمهورية ، في ابعاد عناصر شهابية عن المؤسسات والاجهزة ، ام لم ينجح ، فان السلطة التنفيذية ستظل تتمتع باستقلال نسبي حصلت عليه بحكم نموها ودورها السياسي، تقدر من خلاله ان تكون طرفا رئيسيا في التحالف الحاكم ..

بالرغم من محاولات الانتهازيين والاقطاع السياسي

إضراب مياومي الهاتف يدخل اسبوعه الخامس

يدخل اضراب اجراء الهاتف اسبوعه الخامس رغم الجهود التي تبذلها الادارة لحله وذلك بفضل وعي العمال وصمودهم .

أساليب الدولة هذا الاسبوع اعتمدت على ثلاث نقاط :

١ — الاعتماد على العلاقات العشائرية والاقطاع السياسي .

٢ — اصدار قرار مانع بتلبية مطالب جميع المضربين باستثناء عمال المسالك .

٣ — اذاعه بيان صادر عن لجنة انتهازية يعلن انتهاء الاضراب .

بالطبع لم تفشل هذه الاساليب وحسب ، بل تحولت الى عوامل ايجابية حينما ادت الى زيادة خبرة المضربين بوسائل الدولة في التهرب من تلبية مطالب العمال وزادتهم خبرة في الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق مطالبهم العادلة .

لقد كان العمال في السابق يصرون على البقاء في مركز عملهم المنعزل في الدكوانة ، اما اليوم فانهم يؤمنون بالتظاهر كوسيلة لكسب الراي العام والضغط على المسؤولين لتلبية المطالب وبوحي من قناعتهم الجديدة هذه قام العمال بتظاهرتين : الاولى كانت يوم الجمعة امام مركز الوزارة فرقتها مجموعتين من الفرقة ١٦ صدر على اثرها قرار من الوزير يحول بموجبه جميع الاجراء في الوزارة الى عمال دائمين باستثناء عمال المسالك .

وكانت التظاهرة الثانية يوم الاربعاء حيث توجه العمال الى مركز الاتحاد العمالي العام حيث كان قادته مجتمعون وحضروا جانبا من الاجتماع ،حيث قدموا مطلبين :

١ — ان يتحمل الاتحاد مسؤولية انجاح الاضراب .

٢ — ان يتحمل الاتحاد مصاريف المضربين(١).

قرار الوزير

على اثر التظاهرة الاولى قابلت لجنة الفنيين المسؤولين مستفسرة عن مطالبها ، وكذلك فعلت لجنة عمال البريد التي هددت باعلان الاضراب يوم الثلاثاء .

(والجدير بالذكر انه اثناء المقابلة ادعى الوزير أنه لا يعرف ان تحويل الاجراء الى مياومين دائمين من صلاحياته ، مع انه كان قد أدخل الى الوزارة حوالي ٤٠ موزعة هاتف بصفة مياومات دائمات) .

ضمن جو التهديد باضراب شامل صدر قرار الوزير وكان مائعا اذ خلا من توقيع وزير المالية ومجلس الخدمة المدنية ، لذلك يعتبر تخديرا للاجراء .

وبالرغم من ذلك فان صدوره كان يعني سقوط حجتين كانت تتسلح بهما الادارة في وجه المضربين .

الاولى : هي ان الظروف السياسية لا تسمح بتلبية المطالب التي تقر بها الوزارة .

الثانية : ان مجلس الوزراء لم يبحث الموضوع .

فقد صدر القرار والرئيس الجديد لم يستلم مهماته بعد ومجلس الوزراء لم يبحث الموضوع وبالتالي لم يوقع القرار .

هذا تعليق حول القرار ، اما القرار نفسه فكان ظالما بحق عمال المسالك البالغ عددهم ٤٧٢ عاملا حينما استثناهم من المياومة الدائمة ، في فقرته الاولى .

اما فقرته الثالثة : فتتضمن تناقضا مضحكا حيث تقول أن عمال المسالك الذين عملوا او سيعملوا خلال سنتي ٦٨ و ٦٩ .. ٥٠ يوم عمل يحق لهم ان يصبحوا مياومين دائمين.

اولا : كيف يقولون «سـ» يعملوا ويقولون خلال سنة ٦٩ ونحن الان في سنة الـ ٧٠ .

ثانيا : من المعلوم ان العمال اضربوا لان الوزارة تشغلهم في العام ١٨٠ يوما فقط واثناء هذين العامين تكون مدة العمل ١٨٠ + ١٨٠ =

◄

---

١ — وردت تبرعات للمساعدة في أعمال لجنة الاضراب من موظفي الضمان الاجتماعي ١٤٦ ل٠ ومن بعض موظفي الهاتف ٧١ ليرة .

٣٦٠ يوما ، ومع ذلك فقد اجرى العمال احصاء تبين على اثره ان وكيلا واحدا يستفيد من هذا القرار ولا يستفيد منه اي عامل ولا بقية الوكلاء حتى (١) .

وحينما كشف العمال هذه اللعبة لجهات الدولة الى غيرها فاعتمدت على الفقرة الثانية من القرار — وقد وضعت خصيصا للتراجع اذا صمد الاضراب او تصاعد — حيث تقول : يحظر نقل اي من عمال المسالك الى اي قسم اخر الا بصفة محترف وبعد اجراء امتحان .

ان العمال يتندرون الان بالامتحان الذي جرى سابقا حيث قال الفاحص اكتب سمع : س ، م ، ع ، فكتب العامل وكان من الناجين . وهنا أدرك العمال معنى قوانين الدولة وكيف يتلاعبون بها لمصالحهم .

لم يكف الوزارة ذلك فقد استدعت احد النواب ليمارس تاثيره العشائري على المضربين خاصة وأن قسما كبيرا منهم من عشيرة واحدة . ولكن من قال أن العشائر لا تعرف مصالحها .

لقد اصروا على متابعة الاضراب خاصة وأن حادثة سابقة مماثلة من نفس المناسب كانت قد حصلت لم ينتج عنها سوى طرد العمال وتعيين الازلام .

حقيقة البيان المذاع من الاذاعة اللبنانية

قبل أن يصدر اي قرار او وعد بتلبية المطالب وبدون استشارة العمال قام عدد من الاشخاص (كانوا سابقا في لجنة الاضراب واستقالوا بعد ما لم يوافق العمال على وجهة نظرهم بعدم ذكر اهانة الوزير للمضربين) بمقابلة الرئيس المنتخب أعلنوا على أثرها حل الاضراب تعبيرا عن(فرحتهم) بفوزه . فما كان من لجنة الاضراب الا ان أصدرت بيانا اعلنت فيه بكل وضوح انها لم تعلن الاضراب ضد شارل حلو كي تحله فرحة بسليمان فرنجية ، بل اعلنته لنيل مطالبها العادلة . وان الاشخاص الذين قاموا بالمقابلة كانوا ممثلين سابقين للسائقين والمحترفين في مركز الدكوانة .

الاضراب يدخل اسبوعه الخامس

طيلة الاسابيع الثلاثة كان العمال ينتظرون مخدوعين اجتماع مجلس الوزراء كي يلبي مطالبهم على غير طائل ، وفي الاسبوع الرابع حينما تذكرهم مجلس الوزراء اعطى للوزير غصن صلاحية فصل العمال اذا لم ينصاعوا لحلوله . وهنا انتشرت بين العمال فكرة الاعتصام مع نسائهم وأطفالهم يوم الاثنين اذا كان جواب المراجعين بالقضية (جنبلاط ، الصدر ، غبريال خوري) سلبيا.

وكما اسقط صمود المضربين الحجج السابقة فان استمرار الاضراب وتصعيده كفيل باسقاط الحجة الحالية وهي ان الوزارة لا تستطيع استيعاب العمال .

١ — الوكلاء يشتغلون اكثر من ١٨٠ يوما في العام .

إضراب عمال الآثار في صور

دروس تجربة فاشلة

انطلق اضراب الـ ٢٢ يوما لعمال آثار صور تحت وطأة القلق الذي ساد بين صفوفهم حول مصيرهم ، فلقد وصلهم عزم المصلحة على الاستغناء عن عمل الكثيرين منهم وكعادتها في بداية كل صيف .

بدأ الاضراب بشكل عفوي في احدى الورش وامتد ليشمل كافة الورش الاخرى في البلدة ، وفي كل ورشة سجل العمال مطالبهم وهي تدور حول التعويضات العائلية (المتاخرة من عام ٦٧) والتامين الصحي ضد مخاطر العمل وغلاء المعيشة وتعويضات نهاية الخدمة والاجازة السنوية والعطل الرسمية والصرف الكيفي .. الخ . وشكلت مجموعة من العمال لجنة سرية وعينت نفسها قيادة الاضراب .

في الايام الخمسة الاولى حافظ الاضراب على تماسكه حيث اعتصمت الاغلبية العمالية في ورشها وحيث قامت تظاهرة في البلدة . بعد ذلك ابتدأ الاضراب يتفكك ، فالتحق قسم كبير من العمال في عمل حصاد القمح في الحقول واتجه قسم اخر للبحث عن عمل وامتنع قسم ثالث عن النزول من القرى والمشاركة في الاعتصام توفيرا لاجار الطريق. وهكذا تقلص عدد المعتصمين حتى كاد لا يتجاوز في احسن الحالات « ٥٠ » عاملا (من بين حوالي « ٥٠٠ » عامل) . حاولت اللجنة العمالية المحافظة على تماسك الاضراب فكانت تزور العمال في قراهم وتطلب منهم النزول الى الورش للمشاركة في الاعتصام وابلغتهم بان كل من لا يعتصم سيسجل غائب عن العمل» ، الا ان كل زيارات اللجنة لم تعط اية نتيجة .

ازاء الفشل في مواجهة هذا التفكك الداخلي للاضراب لم يكن امام اللجنة سوى البحث عن الدعم الخارجي وفي هذا المجال فشلت كل اتصالات اللجنة في مد الاضراب ليشمل كافة عمال اثار لبنان وكذلك لم تعط محاولة دعم القوة التقدمية والنقابات للاضراب اية نتيجة (وزعت القوى التقدمية والنقابات منشورات مؤيدة للاضراب وقادت اضرابا عاما في البلدة مساندة لعمال الاثار واشتركت بالتظاهرات) .

وتحولت كافة الاحزاب والقوى التقدمية الى مجرد جمعيات خيرية تدفع تبرعات للعمال في ظل انتقادها لاي خط عمل عمالي ونقابي .

اما محاولات تصعيد الاضراب للضغط على المصلحة ولتحقيق تماسك اكثر فلقد سقطت قبل البدء في تنفيذها (محاولات منع السياح من دخول الاثار) ، ويبدو ان اللجنة لم تكن قادرة على تحمل ردود فعل الدولة ودركها تجاه هكذا تصعيد « يسيء الى سمعة لبنان السياحية في الخارج » .

اما مصلحة الاثار فلقد كانت شبه غائبة عن الاضراب او تجاهلته وكان الامر لا يعنيها. وهكذا (في وضع اضراب يفتقد لتماسكه الداخلي ، مصلحة متجاهلة الاضراب ، انحسار الاضراب وعدم شموله عمال اثار لبنان ، سقوط محاولات التصعيد) . دخلت اللجنة العمالية في مفاوضات من موقع جد ضعيف، موقع لجنة لا تستند على اي دعم حقيقي، وبسبب من التجاهل المقصود للاضراب من قبل مصلحة الاثار توجهت اللجنة في مفاوضاتها لضابط الدرك والقائمقام والمحافظ. وعند ضابط الدرك (الذي لم يكن يملك صلاحية المفاوضة والتقرير على حد قوله) كانت اللجنة تستمع الى النصائح الممتزجة بالتهديد وكالعادة استخدم المحافظ كل اساليب الدجل والمناورة فصور نفسه امام اللجنة بانه الحكم الحيادي بين المصلحة والعمال والذي يقف دائما مع القانون ويهدد مدير مصلحة الاثار (المير) بالتلفون امام العمال ويبدي استغرابه كيف يتجرأ هذا المدير على مخالفة ارادة ممثل رئيس الجمهورية في الجنوب (اي ارادة المحافظ) ويحمله مسؤولية اي قتيل سيسقط بين العمال وينسى المحافظ أن درك صور تحت امرته ، وانه هو الذي يعطي اوامر اطلاق النار . وتنطلي التمثيلية على اللجنة وتخرج راضية ساكتة من عند سعادته ليقول بعض عناصرها بان « سعادته » يساندنا .

لقد اضاعت اللجنة وقتها في زيارات ضابط الدرك والمحافظ والقائمقام ، وجميع هذه الجهات لا تملك سوى صلاحية التمثيل على العمال واجهاض تحركهم اما بالتهديد او بالطرق الدبلوماسية. اما صلاحية التقرير فلقد كانت ملك جهة اخرى ملك مديرية مصلحة الاثار . وترسل هذه المديرية اخيرا رئيسها لا للتفاوض ولكن لكي ينهي الاضراب بالطريقة التي يريدها ، ذلك بعد ان مل العمال وعود المديرية واللجنة واصبحت اللجنة تريد الخروج من الاضراب باية طريقة . وطبعا فلقد تحقق للمديرية ما ارادت وتوقف الاضراب بالاتفاق بين المديرية واللجنة على ان المصلحة لا تستوعب اكثر من ٣٥٠ — ٤٠٠ عامل ووافق بعض عناصر اللجنة على تسريح بحدود ٧٥ — ١٠٠ عامل . ومساهمة في تفكيك وحدة العمال وشل اي امكانية تحرك مقبلة بينهم طلبت المديرية من اللجنة ان تقوم بتعيين نصف عدد العمال الذين سيبقون بالعمل . ولقد وعدت المديرية (حسب اقوال اللجنة) بانها ستحقق مجموعة مطالب منها التعويض العائلي (على ان يدفع بشكل تدريجي) والتامينات الصحية وعدم صرف اي عامل بدون انذار ، وفعلا فلقد نفذت المديرية وعدها الاخر فصرفت جميع عمال ميناء اشمون في صيدا ولكن بعد توجيه انذارات لهم .

لقد حل الاضراب بمساومة مع بعض عناصر اللجنة وسجلت هزيمة جديدة للعمال وحاولت الادارة السير في خطوات جديدة على طريق ارهاب العمال واذلالهم وقهرهم فسلطت الازلام ليهددوا العمال وليوجهوا لهم الشتائم. وهكذا يدفع العمال الان ثمن هزيمتهم .

اذا كان لاضراب الـ ٢٢ يوما من أهمية فان ذلك يكمن في قدرتنا على نقد التجربة محددين ثغراتها الرئيسية والخروج من ذلك الى تحديد وجهة ممارسة جديدة في تحرك نضالي مقبل . ان عناصر هذه الممارسة تتطلب تحديدا للامور التالية :

١ — المطلب الرئيسي الذي يشكل محور نضال عمال الاثار والجهة الرسمية المعنية بذلك .

٢ — اشكال التنظيم الديمقراطي القادرة على تحقيق اكبر قدر من التماسك والاشتراك العماليين في الاضراب .

٣ — وسائل الضغط الرئيسية لاي تحرك نضالي .

اولا : المطلب الرئيسي لعمال الآثار.

بالرغم من عدم رفعه ضمن مطالب الاضراب الاخير فان « التثبيت » يعتبر المطلب الرئيسي لعمال الاثار ، حيث انهم مهددين بالتسريح في كل لحظة ، ولقاء اي تحرك ، ان التسريحات الاخيرة في صيدا وصور تؤكد لنا ذلك .

لماذا لم ترفع اللجنة التثبيت كمطلب رئيسي للاضراب ؟

ان التبرير الوحيد الذي قدمته اللجنة في هذا المجال هو صعوبة تحقيق هذا المطلب . وغاب عن ذهن اللجنة بان جميع نضالات العمال ستدور في الفراغ اذا لم تتمركز حول التثبيت كمطلب رئيسي . ذلك ان كل اتفاق يتوصل اليه (مكتوب او غير مكتوب) اي اضراب مع مديرية المصلحة واي مكسب يتحقق يمكن ان يلغى بمجرد تسريح قسم كبير من العمال واستبدالهم بغيرهم وان قدرة الادارة على التملص من تحقيق اي مطلب تبقى واردة ما دام العمال غير مثبتين . وهذا ما يحصل بالفعل . بالرغم من الوعود التي اطلقها الشامي وغيره من المسؤولين والتي تصل احيانا لدرجة الوعد بالشرف فان المديرية تملصت من الكثير منها (مثلا تملصها من دفع ايام الاضراب) ، وتبقى وعود المديرين مجرد وعود شرف غير قابلة للتنفيذ .

« البقية على الصفحة — ١٥ »

الرصاصة المجهولة.. وعمال شركة الانترنيت شكا..

ان ما يميز ادارة شركة الانترنيت هو حدة ذكائها ومعرفتها استغلال كل كبيرة وصغيرة لزيادة ضغطها على العمال واستنزافها لهم . فزيادة المعدلات (١) المستمرة وعدم دفع المكافأة بسبب انطلاق رصاصة مجهولة حملت الادارة مسؤوليتها للعمال خير دليل على ذلك .

منذ اكثر من ثلاثة اسابيع انطلقت رصاصة مجهولة المصدر واصابت احد براميل النفط داخل الشركة ، ولم يعرف اذا كانت الرصاصة قد انطلقت من داخل الشركة او من خارجها، وكذلك لم يعرف الوقت ان كان ليلا ام نهارا. ومن المعلوم أن البرميل قريب جدا من مكاتب المراقبين مما يتيح لهم سماع الطلقة . اما العمال فلم يعرفوا هذه القصة الا عند صدور قرار الادارة التاريخي الذي ينص : لن يدفع (البريم) (مكافأة تدفع للعمال عند زيادة الانتاج عن كل قطعة ، احد اساليب استنزاف كامل الطاقة عند العمال في اقل وقت ممكن) اذا لم يتمكن رجال المفرزة الجنائية (المعني بهم بعض العمال) معرفة الجاني والقبض عليه وتسليمه للادارة ؟.

لقد اثار هذا القرار اشمئزاز جميع العمال على هذه المعاملة اللاانسانية التي تعاملها الادارة للعمال ، ولكن لنستعرض الان المواقف بشكل تفصيلي :

١ — ما هو موقف النقابة ازاء هذا القرار : ان ما يتوقعه الانسان هو ان تقوم النقابة بالدعوة لعقد جمعية عمومية للعمال المنتسبين وغير المنتسبين لها ، ومناقشة القرار الاداري ، واتخاذ قرار بالخطوة الواجب القيام بها لاجبار الادارة على التراجع عن موقفها المتعسف ودفع المكافأة . ولكن من اين لهذه النقابة الذيلية ان تقف هذا الموقف العمالي الشريف ؟. فقد اقترحت مجيء التحري للتحقيق مع العمال وما يرافق التحقيق . ومن الممكن ان التحقيق لا يتمكن من كشفه على المدى القصير ، يدفع البريم . ان النقابة اتخذت هذا الموقف التاريخي بعد أن تعرضت لضغوط كبيرة جدا من العمال ؟! وما يروجه اعضاء النقابة داخل الشركة هو ان الحق الى جانب الادارة. وقد امتنع بعض اعضاء النقابة من التدخل في هذه القضية ؟ ربما خوفا من لوم الادارة.

٢ — موقف العمال ازاء موقف الادارة وموقف النقابة : بعد قرار الادارة برزت مواقف عديدة منها القيام بتوقيع العمال لعريضة تقدم للادارة احتجاجا على عدم دفع البريم. او قيام وفد يمثل العمال بالاحتجاج لدى الادارة ومطالبتها دفع البريم ، او قيام العمال بمجموعهم بالذهاب الى الادارة للغاية ذاتها . واخيرا الموقف الذي نفذ وهو الامتناع عن قبض الاجور من دون البريم . وقد امتنع عدد كبير من العمال عن القبض .

في اليوم التالي قامت الادارة باصدار قرار ينص على كل عامل لا يقبض خلال اربع وعشرين ساعة ، يعتبر هذا الاجر ملكا (؟!) للشركة . وقد كان هذا القرار مثار استنكار شديد لدى العمال . ومن الملاحظ ان المراقبين « والمعلمين » لم يتركوا الفرصة تفوتهم دون الاعراب عن تاييدهم للادارة فقاموا بالضغط على العمال لتنفيذ قرار الادارة المجحف بحقهم (حق العمال) .

ومن الجدير بالذكر ايضا انه لم يكن بامكان العمال الاستمرار بالامتناع عن قبض الاجور وذلك لعدم وجود « صندوق الاضراب » هذا الصندوق الذي يدخر به العمال قسم قليل جدا من اجورهم لاستعماله وقت الازمات المستمرة مع مستغليهم او في اوقات الاضراب . وقد عاد العمال الى قبض الاجور مجبرين بضغط العوز في اليوم التالي .

واخيرا لا بد من ذكر بعض الملاحظات عن هذه التجربة في شركة الانترنيت :

١ — لقد فضحت النقابة اكثر فاكثر أمام العمال وبرهنت بما لا يدع مجالا للشك انها تمثل الادارة بين العمال ، ولا تمثل العمال الا اسميا .

٢ — لقد كشفت هذه التجربة ، على صغرها ، ان المراقبين و « المعلمين » هم اجسام غريبة عن العمال ولا يمثلون سوى شرطة الادارة بينهم .

٣ — اظهرت هذه التجربة ضرورة انتظام العمال في لجان ديمقراطية لها صفة تمثيلهم، والدفاع عن مصالحهم . فتاليف هذه اللجان يجعل موقف العمال في مركز القوة ويجبر الادارة على الانصياع امامهم . وكذلك فان هذا التنظيم القوي يمكن العمال من طرح جميع مطالبهم واجبار الادارة على تنفيذها . فامتناع العمال الجماعي عن قبض الاجور جعل الادارة تستجيب لهم بسرعة ولكن بالتهديد (لعدم تنظيمهم) لمنع اي تحرك ان يتطور . وهذا ما يظهر خوف الادارة من العمل الجماعي الذي يقوم به العمال . كما يظهر ايضا ضرورة تنظيم العمال لمنع الادارة في المستقبل من تهديدهم .

٤ — وقد أظهرت هذه التجربة اخيرا التناقض الاساسي بين مصالح العمال ومصالح الشركة فتحقيق الربح من قبل الشركة يكون على حساب تعب وجهود وانهاك العمال . واظهرت ايضا مدى تكالب الراسماليين حتى على سرقة البريم . هذا لا يعني ان الادارة لن تدفع البريم ولكن ربما تدفعه خوفا من تحرك العمال المنظم .

ان نجاح العمال في مطالبهم يتطلب الانتظام ضمن لجان ديمقراطية تمثلهم وتدافع عن مصالحهم وحتى النهاية ، امام كل تعسف الراسماليين ، سارقي جهود وتعب العمال. ان ضرورة التنظيم ضمن هذه اللجان تنبع من عمالة هذه النقابة للادارة .

فالى الانتظام ضمن لجان ديمقراطية ريثما يتمكن العمال من تغيير النقابة لصالحهم .

١ — عدد القطع الواجب انتاجه يوميا . فقد كان هذا المعدل ٤٠ فزاد حتى وصل الى ٦٠ او اكثر .

مناقشة لقانون العمل اللبناني

المادة الخمسون : سيف مسلط على رقاب العمال والمستخدمين

اذا كان الاستغلال يشكل القاعدة الاساسية في علاقة العامل او الاجير برب العمل، كان لا بد وان يكون قانون العمل الذي هو بلا ادنى شك قانون الطبقات المسيطرة وقانون اصحاب العمل ، اذ لا يمكن التصور بأن الفئة التي وضعت ذلك القانون لم تضعه لمصلحتها .

وطالما ان العمال والمستخدمين لم يشاركوا هم في وضع قانون العمل جاء هذا القانون لمصلحة الذين وضعوه والذين يتحكمون بمصير البلد على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، كان لا بد اذن من ان يكون قانون العمل المدخل الشرعي الذي تتم من خلاله علاقة الاستغلال ..

ان الحديث عن قانون العمل هو الحديث عن الشكل الذي تتم عبره هيمنة صاحب العمل على العامل وليس تعرضا لاصل العلاقة .. اذا لا يمكن التصور بأن نوع العلاقة قد يتغير بتحقيق بعض المكاسب على صعيد قانون العمل .. ولا شك في ضرورة تحقيق تلك المكاسب التي لن تكون في النهاية الا لصالح العمال على صعيد حياتهم اليومية مع ضرورة توضيح حدود تلك المكاسب وتراوحها ضمن علاقة الاستغلال التي لن يقضي عليها الا سيطرة العمال انفسهم على وسائل الانتاج عبر وجودهم السياسي في السلطة .

تنص المادة الخمسون من قانون العمل اللبناني على ما يلي :

« لرب العمل ان يصرف في كل آن اجراءه غير المرتبطين معه في عقد استخدام أو اتفاق لمدة معينة ولكن عليه ان يوجه الى الاجراء في المهل المعينة في المادة «١٣» من هذا القانون انذارا بالصرف من الخدمة . يوجه الانذار في كتاب مضمون مع اشعار بالوصول .»

ان هذه المادة تعتبر الوسيلة الشرعية التي يمارسها صاحب العمل ليضاعف من استغلاله للعامل ومدخلا يوضح طبيعة القانون والجهة التي يؤمن مصلحتها .. ان صاحب العمل حر ، طليق من كل قيد ، يستطيع متى شاء وفي كل آن يصرف اجراءه الذين يعملون لديه والذين ليس بينهم وبينه عقد استخدام لفترة معينة ، وعقد الاستخدام كما هو معروف هو العقد المبرم بين الاثنين كتابيا كان ام شفهيا . ان هذه المادة تستثني العمال والمستخدمين المرتبطين بصاحب العمل بموجب عقد لمدة معينة ، وهذا العقد يجب ان يكون مكتوبا لضرورة تحديد المدة . اما ما تبقى اي العلاقة العادية التي تربط العامل بصاحب العمل بعقد مكتوب كانت ام باتفاق شكلي فهي معرضة للالغاء متى ما اراد صاحب العمل . اما المهل التي نصت عليها المادة « ١٣ » من قانون العمل فهي شهر انذار للعامل الذي عمل اقل من ثلاث سنوات وشهران للعامل الذي عمل اكثر من ذلك . واشهر الانذار تلك يعمل فيها العامل ويعطى ساعة ، يختارها صاحب العمل ، كل يوم ليستطيع التفتيش عن عمل اخر .

هذه المادة من قانون العمل اللبناني لمصلحة من ؟

من جهة صاحب العمل تسمح هذه المادة بان يمارس صاحب العمل ارهابا يوميا وتهديدا مستمرا للعامل لانه يمسك بيده زمام مصيره .. فاما ان يوافق العامل على كل ما من شانه مضاعفة ثروة صاحب العمل التي هي سرقة واضحة لتعبه وجهده ، واما ان يصبح في الشارع هو واسرته يفتش عن عمل جديد ..

ان تقديم بعض الامثلة يلقي الضوء على اهمية تلك المادة من قانون العمل ويوضح لصالح من موضوعة هذه المادة وبالتالي قانون العمل برمته ، انها تسمح لصاحب العمل بتجاوز حتى نصوص قانون العمل نفسه وما نص عليه من بعض الحقوق للعامل باعطائها صاحب العمل سلطات مطلقة .. انه رب عمل والرب صاحب المصير .. فللتسمية دلالتها حتما .

م. ق. مستخدم في محل لبيع المرطبات والسندويش وخلافه .. وهو اب لاسرة مؤلفة من ستة افراد ، وهو يعمل منذ اربع سنوات ويتقاضى راتبا شهريا مايتي ليرة لبنانية وتعويض عائلة من صندوق الضمان ٤٥ ليرة شهريا .

— لم يدفع له صاحب العمل نسبة غلاء المعيشة التي نصت عليها قوانين استثنائية وهي ٤٪ من اصل الراتب على ان لا تقل عن ١٢ ليرة في الشهر .

— لم يستفد من الفرصة السنوية التي تعتبر حقا مكتسبا ومدتها ١٥ يوما .

— لا يستفيد الا نادرا من الفرصة الاسبوعية والاعياد الرسمية التي للعامل الحق بها ، وتجدر الاشارة الى ان من حق العامل التعطيل على حساب صاحب العمل في يومين من السنة، عدا الفرصة السنوية والاسبوعية، هما عيد العمال وعيد الاستقلال .

جاء من يهمس باذن ذلك المستخدم بان له حقوقا بذمة صاحب العمل ويحرضه على المطالبة بها .. وفعلا طالب المستخدم بحقوقه فما كان من صاحب العمل الا ان اجابه : لا تحضر الى العمل غدا ، واذا كان لك حقوق بذمتي فبيني وبينك المحاكم ..

اصبح المستخدم م.ق في الشارع يفتش عن محام لامع يقيم له دعوى امام مجلس العمل وامام اللجنة التحكيمية الناظرة بالاجور ، ويفتش في نفس الوقت عن عمل اخر .. لم تنته القصة عند هذا الحد ، لم يجد المستخدم طبعا محاميا لان ليس لديه مبلغ يدفعه مقدما ولم يعثر على عمل فاضطر للعودة الى صاحب العمل القديم ووقع له وثيقة تنازل عن جميع ما له بذمته لقاء اعادته لعمله .

ع.س عامل في مصنع صغير لصنع السكاكر والشوكولا والبوظة ، في الصيف طبعا ، وهو يعمل منذ عشر سنوات ويتقاضى مايتين وخمس وعشرين ليرة لبنانية شهريا وتعويض عائلة من صدوق الضمان الاجتماعي يبلغ ٣٥ ليرة لبنانية شهريا وهو اب لعائلة مؤلفة من طفلين وزوجة .

كان صاحب العمل بحجة الموسم وتراكم العمل يطلب من ع.س ورفاقه ان يعملوا ساعات اضافية ، وما اكثر المواسم في لبنان والاعياد رسمية كانت ام غير رسمية .. وما اكثر المناسبات التي يكثر فيها الطلب على مثل هذا النوع من الصناعات .

فكان ع. س يعمل اربع ساعات اضافة الى الثماني ساعات المقررة في قانون العمل اللبناني . وكان صاحب العمل يدفع له ولرفاقه « عيدية » او هبة تكون بدل الساعات الاضافية . وعرف العامل ان الساعة الاضافية ليلا تساوي ساعة ونصف من ساعات العمل في النهار . واجرى عملية حساب بسيطة فوجد بان صاحب العمل يخدعهم باعطائهم العيدية او الهبة وهو لو حاسبهم على ما لهم لدفع مبلغا كبيرا . ففاتحه ع.س بالموضوع فغضب غضبا شديدا واستنكر موقف العامل وعدم اعترافه بالجميل الذي يسديه اليه وهدده بالطرد ان هو عاد لمثل هذه الامور او اذا حاول تحريض رفاقه البالغ عددهم خمسة عمال .

تمسك ع.س بحقه فطرده صاحب العمل .. ولم يجرؤ رفاقه على مساندته .. باضراب او تهديد مضاد نظرا لانهم يصبحون في الشارع مثله .

حاليا يفتش صاحبنا العامل المضطهد عن عمل ويقضي قسما كبيرا من وقته في ممرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية علها توصله الى حقه .. وما عرف ، وهو طبعا سيكتشف ذلك ، بان وزارة العمل والشؤون وجهازها الاداري ليست المرجع الصالح ، فهي ان لم تتآمر عليه لا تستطيع مساعدته لاسباب كثيرة ربما سيتسنى لنا الوقت في مقالات لاحقة لمناقشتها .

من خلال هذين المثلين تتكشف لنا حقيقة ثابتة هي ان قانون العمل اللبناني وعلى رأسه المادة الخمسون موضوع اصلا لخدمة الطبقات المسيطرة ، لخدمة الذين وضعوه وتتضح اهمية تلك المادة التي تشكل مدخلا لمضاعفة استغلال العامل ولتجاوز قانون العمل نفسه الذي ينص على بعض الحقوق للعمال .

ان الصرف التعسفي .. واضطهاد العامل وتهديده وسرقته اكثر فاكثر يتم تحت حماية القانون . في مكاتب وزارة العمل او تحت اقواس محاكم العمل « الجليلة » .



بعض قضايا مرحلة الانتقال في التجربة السوفياتية

ستالين

تستهدف هذه المحاولة معاينة نصوص وثائق الانتقال في التجربة السوفياتية التي تم جمعها ونشرها باشراف شارل بتلهايم مع تقديم لها بـ «ملاحظات شبه ابستمولوجية تساعد على قراءة النصوص» (١) وذلك بقصد عرض اهم القضايا السياسية والاقتصادية التي تثيرها تلك النصوص وتحديد المفاهيم الاساسية الموضوعة فيها موضع التطبيق ومقارنتها على هامش هذا النص، وحيث يتوجب ذلك، ببعضها البعض وكذلك ببعض ما تثيره عندنا الايديولوجية الناصرية من موضوعات.

اولا : «معنى» مرحلة الانتقال :

كان انتصار الثورات البرجوازية الاوروبية تتويجا لعملية تطور طويل للانتاج الرأسمالي الذي ولد ونما تدريجيا في رحم المجتمع الاقطاعي . واضطلعت هذه الثورات بمهمة واحدة هي الاسراع في عملية التطور الرأسمالي بقضائها على كل عقبات النظام الاجتماعي القديم .

على العكس من ذلك، بدأ تاريخ النظام الاشتراكي، مع الثورة الروسية في اوكتوبر عام ١٩١٧، بتسلم البروليتاريا السلطة السياسية . وبقدر تاخر روسيا التي بدأت الثورة الاشتراكية «نتيجة تعرجات التاريخ» بقدر ما كانت مهام الانتقال الى الاشتراكية (مهام الهدم والتنظيم) اكثر صعوبة : فقد كان يستحيل في بلد مكون من صغار الفلاحين كروسيا (يسيطر فيه الاقتصاد الريفي الصغير) تنظيم الانتاج والتوزيع مباشرة بعد الثورة بواسطة الدولة على الطريقة الاشتراكية، بمعنى، انه كان يستحيل على السلطة السوفياتية الجديدة (ديكتاتورية البروليتاريا) القيام مباشرة بمهام اقتصادية بمثل ضخامة المهام السياسية العامة والمهام العسكرية التي حققتها : استلام السلطة والقضاء على مقاومة المستغلين . من هنا «تبينت الحاجة الماسة الى درجات مرحلية، اعني رأسمالية الدولة ثم اشتراكيتها وذلك لاعداد الانتقال الى الشيوعية بعمل يستغرق عدة سنوات» (لينين) .

هكذا تطلبت الضرورة التاريخية، بعد انتصار الثورة الروسية، مرحلة انتقالية تشكل تطورا تاريخيا كاملا من الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، وهي مرحلة تعبير التمهيد الذي البروليتاريا، وهي مرحلة تعتبر التمهيد المادي للانتقال الى الاشتراكية .

وبكلام اخر، فان ظروف روسيا المحددة (حيث يسيطر الاقتصاد الريفي الصغير) لم تكن لتسمح بقيام الاشتراكية كواقع مباشر فهي لم تسمح بذلك الا كامكان للمستقبل حيث كان لا بد من «تشييد الجسور الصلبة الموصلة الى الاشتراكية» (لينين) باجتياز رأسمالية الدولة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا . وبغير هذا لم يكن من الممكن الاقتراب من الاشتراكية.

ان مضمون مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية في التجربة السوفياتية يتحدد اذن بـ : نظام اقتصادي «يحتوي على عناصر واقسام واجزاء من كلا الرأسمالية والاشتراكية» (لينين) ونظام سياسي سوفياتي (ديكتاتورية البروليتاريا) مؤقت، مرحلي (نظريا) تزول الحاجة اليه عندما تختفي الطبقات (الاشتراكية تعني الغاء الطبقات) التي لن تختفي دون وجوده . (٢)

---

١ — ترجمت مجلة «الطليعة» المصرية هذه النصوص على مدى ٩اعداد متتالية . العددان ١١ و١٢ — السنة الخامسة ١٩٦٩ ويحتويان على مقدمة من قسمين :

١ — العلم اللينيني للاستراتيجية والتكتيك الثوريين .

٢ — الجمود التروتسكي .

والاعداد ١ الى ٧ — السنة السادسة ١٩٧٠ التي تتضمن نصوص الوثائق التالية :

١ — لينين : قضية الدولة في المرحلة الاولى للبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي (١٩٢١ — ١٩٢٣)

٢ — لينين : الانتفاض والتطويق — تقرير قدم الى اجتماع المؤتمر السابع للحزب لمنطقة موسكو في ٢٩ اوكتوبر عام ١٩٢١

٣ — تروتسكي امكان الخطة في الاقتصاد القومي — عام ١٩٢٤

٤ — زينوفييف : اختلاف الاراء في الحزب الشيوعي الروسي — تقرير مقدم للاممية الشيوعية في اجتماع عام ١٩٢٤

٥ — بوخارين: البرجوازية الدولية وداعيتها كارل كاوتسكي — عام ١٩٢٥

٦ — بوخارين : الحالة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي — عام ١٩٢٧

٧ — ستالين — سياسة الاتحاد السوفياتي الزراعية — خطاب ستالين في عام ١٩٢٩ .

(الابستمولوجية في الفلسفة هي نظرية المعرفة)

(٢) مسألة للمقارنة : هل ان النظام الناصري، مثلا، هو نظام انتقالي او تحضيري للاشتراكية ؟ ان موضوعة «طريق التطور اللارأسمالي» التي يوصف بها نظام رأسمالية الدولة في مصر تشير، عمليا، بالايجاب . هذه الموضوعة تتجاهل ان ما هو حاسم في ضمان اتجاه التطور نحو الاشتراكية في مرحلة الانتقال هو وجود وتدعيم ديكتاتورية البروليتاريا . فطابع الاقتصاد يتحدد، في التحليل الاخير، بطابع السلطة السياسية، وهي في مصر سلطة برجوازية الدولة . ذلك ان الفعالية الاقتصادية (الفعالية في استعمال قوى الانتاج المختلفة)، وهي في مصر متأخرة على كل حال، لا تحدد وحدها ضمان بناء الاشتراكية ذلك لانه «لا بد ان يكون للسياسة الاولية على الاقتصاد، ان من يعتقد عكس ذلك ينسى الف باء الماركسية» (لينين) .

ان نظام برجوازية الدولة في مصر يشكل مرحلة متطورة (رأسمالية الدولة) ضمن طور تطور الرأسمالية المصرية ككل وليس مرحلة تتخطى هذا الطور الى شكل لا رأسمالي (!) او اشتراكي (!) او لا هذا ولا ذاك وما شاكل !

ثانيا : الطابع المزدوج للدولة السوفياتية :

الدولة، اساسا، اداة قمع في ايدي طبقة من الطبقات . وتزول الحاجة الى الدولة عندما تختفي الطبقات .

ان كل الطبقات تبقى وتستمر طوال مرحلة الانتقال، وهي، لذلك، مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا (سلطة السوفيات) ذات الطابع المؤقت — نظريا — تحضر فيها البروليتاريا تدريجيا لالغاء الطبقات وبالتالي ديكتاتوريتها وتلاشي الدولة .

هذا المنحى النظري (العلمي) لم يكن ليتم حتى البدء به في مرحلة قصيرة نسبيا في ظروف ثورة كالثورة الروسية تداخلت فيها اشكال ومناهج سياسية واقتصادية مختلفة ومتناقضة :

في حقبة ما بين ثورتي شباط البرجوازية وتشرين البروليتاريا ترافقت سلطتان : برجوازية (السلطة الحاكمة) وبروليتارية (سلطة السوفيات المحكومة) جاء انتصار الثورة في اوكتوبر ليقلب موازين العلاقة بينهما، دون ان ينفي مباشرة وجود واستمرار احداهما، بجعل سلطة السوفيات سلطة حاكمة بعد أن كانت مضطهدة، محكومة من سلطة البرجوازية .

ولم يكن انتصار الثورة الروسية نتيجة «نضوج» روسيا للتحويل الاشتراكي بل، على العكس، لان البرجوازية كانت عاجزة عن حل المسائل الديمقراطية البرجوازية (مسالة الارض والقوميات) . فالثورة الروسية كانت ممكنة نتيجة تداخل عاملين مختلفين : ثورة ديمقراطية برجوازية مع المراحل الاولى للثورة الاشتراكية بواسطة ديكتاتورية البروليتاريا .

ان هذا التداخل في اشكال ومناهج التحضير وانتصار مهام الثورة الروسية، الذي اتخذ في وجهته العامة، طابعا مزدوجا، حدد اساس الطابع المزدوج للدولة السوفياتية الناشئة :

بعد أن حلت الثورة القضية السياسية الاساسية : قضية الاستيلاء على السلطة واقامة الدولة السوفياتية محل النظام البرلماني القديم (بين اواخر ١٩١٧ وبداية ١٩١٨) كان فرض الانتقال المباشر للبناء الاشتراكي مهمة غير ممكنة (٣) (راجع النقطة الاولى).

فالسلطة الجديدة لم تكن لتستطيع، نظرا لظروف روسيا المحددة وبشكل خاص بعد الحرب الاهلية (فترة شيوعية الحرب ١٩١٨ — ١٩٢١) وما نتج عنها من خراب شامل، اقامة التوزيع الاشتراكي المباشر، لذلك اضطرت لضمان توزيع الانتاج عن طريق التجارة وعن طريق علاقات السوق وحتى تقويتها (في فترة النيب : السياسة الاقتصادية الجديدة ابتداء من عام ١٩٢١) بمعنى انها اضطرت ان تعتمد على مقاييس التوزيع والتبادل البورجوازية (السوق بالتالي النقود والاسعار) .

هكذا ففي الوقت الذي تدافع فيه السلطة السوفياتية عن «الملكية الجماعية»، وهي «ملكية الدولة» البروليتارية لوسائل الانتاج «باسم المجتمع»، كانت مضطرة للدفاع عن الشرع البرجوازي باعتمادها على مقاييس للقيمة تخضع للعلاقات البرجوازية . (٤)

بيد ان استمرار هذا الشرع البرجوازي يشير، موضوعيا، الى وجود «خفي» لجهاز ضغط برجوازي يحمي ويفرض قوانينه وحتى يروج له بواسطة «الصحف التي تنتشر بطريقة بارعة وان كانت شفوية ..» (لينين) اذ «يتطلب الشرع البرجوازي، لتوزيع مواد الاستهلاك وجود الدولة البرجوازية، لان الشرع بلا معنى اذا لم يكن هنالك جهاز ضغط يفرض قوانينه» (لينين). وطالما ان الشرع البرجوازي يبقى ويستمر في مرحلة الانتقال «ستتابع الدولة البرجوازية وجودها بدون برجوازية» (لينين) . وتاخذ الدولة بالتالي طابعا مزدوجا ؟ الطابع الاشتراكي لدفاعها عن «الملكية الجماعية» لوسائل الانتاج، والطابع البرجوازي لاضطرارها الى الدفاع عن مقاييس برجوازية، في ظل سيادة البروليتاريا التي تضمن تغليب الميول الاشتراكية للدولة . (٥)

---

(٣) اعتمد البلاشفة على هذا الفرض (فرض الانتقال المباشر الى الاشتراكية) في مرحلة اولى ثم اعتبر اعتمادا خاطئا (عام ١٩٢١) . ويعزو البعض (تروتسكي مثلا) سبب هذا الاعتماد الى انتظار البلاشفة لثورة اشتراكية تقوم في المانيا تقدم للثورة الروسية المعونة الضرورية للبناء الاشتراكي في بلد متأخر اقتصاديا .

(٤) هذا الاعتماد سيخدم، كما سنرى، من وجهة استراتيجية اهداف البروليتاريا الاشتراكية .

(٥) وهذا يعني ان كل خسارة تصيب سيادة البروليتاريا تكون لصالح تغليب الميول البرجوازية للدولة .



تروتسكي

ثالثا : تناقضات داخل الدولة السوفياتية :

١ — جهاز الدولة : القمة والقاعدة :

تقوم الدولة، بالاضافة الى كونها اداة قمع في ايدي طبقة من الطبقات، بوظيفة فنية تمارس في مختلف الاجهزة الوزارية والادارية . ولا تزول تلك الوظيفة بمجرد اشتراع القوانين بل انها اكثر ديمومة من وظيفة الدولة القمعية لما يتطلبه البناء الاشتراكي من جهاز تخطيط اداري .

ان استمرار هذه الوظيفة ابقى معه، لفترة غير قصيرة بعد الثورة الروسية، جهاز الدولة القديم الموروث عن القيصرية (التي اورثته للثورة البرجوازية بدورها) لتزوده بالتخصص العلمي الضروري لتادية هذه الوظيفة الفنية بينما كانت السلطة السوفياتية تفتقد للعناصر المزودة بالعلم لتوجيهها توجيها فعالا . ولم يكن من الممكن معالجة هذا الموضوع الا بعمل يستغرق سنوات طويلة .

لذلك يستمر التناقض (الذي قد يصبح رئيسيا في لحظة معينة) خلال مرحلة طويلة بعد الثورة بين مستويين من جهاز الدولة : جهاز الدولة في القمة حيث السلطات في ايدي السوفيات وجهاز الدولة القديم والموروث في القاعدة حيث كثيرا ما يتصرف ضد الاجراءات التي تتخذها السلطة السوفياتية . (٦)

وفي الوقت الذي تضطر فيه السلطة السوفياتية ان ترث هذا الجهاز، وتلك هي «نكبة» الثورة حسب تعبير لينين، فانها تعمل، انطلاقا من تحسينه ومده بالعناصر الجديدة، لتغييره تغييرا جذريا لخلق جهاز اشتراكي سوفياتي . وكانت تلك المهمة، بالنسبة لسلطة بروليتارية، قبل كل شيء مسالة سياسية وثقافية وليست مجرد مسالة فنية بحتة . لذا حددت عناصر انجاز هذه المهمة بعنصرين فقط :

— العمال الذين تنقصهم الثقافة اللازمة لتادية هذه المهمة ولكن القادرين على تاديتها اذا ما حصلوا هذه الثقافة، وعلى الحزب الثوري في هذا المجال «... ان يستاصل من الجماهير العمالية هذا المعتقد الضار المتاصل فيها على طيلة القرون ومؤداه ان ادارة الدولة تخص المتميزين وان تلك الادارة فن خاص» (لينين)

— عنصر الثقافة (المعرفة والمعلم والتربية)، «اذ لا يجب في هذا المقام اعتبار اي شيء قد حقق، الا اذا اصبح جزءا من حياتنا الثقافية ومن اخلاقياتنا وعاداتنا» (لينين)

٢ — البيروقراطية :

تحتاج البرجوازية في محاربتها للحركة الثورية وللعمال (وللفلاحين جزئيا) الى جهاز بيروقراطي ضخم عسكري وقضائي .. ان الثورة الروسية حطمت هذا الجهاز واصبحت المحاكم طبقية والجيش طبقي في الدولة السوفياتية موجهان ضد البرجوازية .

بيد ان البيروقراطية تبقى موجودة في المصالح (مصدر اول) حيث تتمركز خاصة في الجهاز الاقتصادي المشرف على احتكارات الدولة. وهذا ما يحدد، من باب اولي، طبيعتها الادارية .

اما المصدر الاقتصادي الاساسي الاخر للبيروقراطية، في بلد كروسيا، فهو انتشار الزراعة الصغيرة وانعزالها وما ينتج عن ذلك من نمط لعقلية المزارع الصغير وعاداته (الامية والتجرد من الثقافة ...).

وهذا المصدر للبيروقراطية (عقلية المزارع الصغير المتخلفة) يحدد من باب اخر طبيعتها الادارية في هذه المرحلة (عدم الفعالية — الاستكانة — عدم الاهتمام بالانتاج ونوعيته ...) (٧) .

من هنا لم يكن من الممكن ازالة البيروقراطية مباشرة في بلد فلاحين كروسيا، فتضطر الدولة السوفياتية، في مرحلة اولى، «لمداواة هذا الدمل» على شرط الاشارة دائما و «صراحة الى هذا الداء ... والاعتراف بوجوده» و «... كشفه وفضحه وتصويب النيران عليه» (لينين) .

اما الشرط الاساسي لاستيلاء الجماهير الشعبية تدريجيا على اختصاصات الدولة والقضاء على البيروقراطية فهو الانتقال من بناء اقتصادي تحتي تسيطر فيه الزراعة والصناعة الصغيرة الى الصناعة الكبيرة اي بناء قواعد الاشتراكية في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، ولا حل لقضية تغيير وتنقية عقلية المزارع الصغير (المصدر الاساسي للبيروقراطية) بدون توافر هذا الشرط .

---

(٦) لنقارن هذا التناقض الواقعي بين مستويين من جهاز الدولة السوفياتية، والتناقض المفتعل الذي يختلقه النظام الناصري، في مواجهة كل ازمة، بين قمة السلطة المجسدة هنا بشخص ناصر وبين مستوى اخر كالجيش مثلا في اعقاب هزيمة حزيران . لنقرر اولا ان افتعال تناقض بين الجيش والدولة (أو قمة الدولة) هو أمر غير تاريخي لان الجيش عامل تكويني من الدولة او جزء لا يتجزأ من الدولة (وهذا ما يعنيه لينين بقوله ان الجيش في النظام السوفياتي هو جيش طبقي موجه ضد البرجوازية) .

ولكن الفارق بين الدلالة الواقعية للتناقض الاول والدلالة الايديولوجية للتناقض المفتعل الثاني يتضح على مستوى الحلول : بالنسبة للحالة الاولى (حالة النظام السوفياتي) هناك وعي لجوانب المشكلة تمهيدا لتجاوزها، اما بالنسبة للحالة الثانية (حالة النظام الناصري) فهناك استخدام ايديولوجي لتناقض مفتعل لا يمكن تجاوزه لانه مفتعل بالذات (والتجاوز الواقعي له هو بالتحديد تجاوز لمجمل بنية الدولة الناصرية) وهو استخدام يستهدف تبرير استمرار الوضع كما هو، واذا ما عدل هذا الوضع جزئيا فلتوكيد التبرير الايديولوجي ذاته . (انظر : الصراع العربي الاسرائيلي امام الحلول المستحيلة : النظام المصري والحل العسكري — فقرة تنزيه القائد وتفتت القاعدة — نشرة لبنان الاشتراكي العدد ١٧)

(٧) ان البيروقراطية في هذه المرحلة من تطور النظام السوفياتي هي ذات طبيعة ادارية من جهة وطرف تناقض مع السلطة السوفياتية من جهة اخرى .

لذا لا يمكن مشابهتها، للسببين الاثنين، مع ما يدعى «بالبيروقراطية الستالينية» التي تحدد على اساس سيطرتها على الحزب وهيمنتها، كوسيط واداة لديكتاتورية البروليتاريا، على مقدرات الدولة السوفياتية (وهناك من يذهب اليوم، كبتلهايم والاتجاهات الصينية، الى ان البيروقراطية الحالية في الاتحاد السوفياتي اصبحت اداة برجوازية جديدة ناشئة) .

كما انه لا يمكن مشابهة هذا الشكل السوفياتي للبيروقراطية مع ما يدعى ببيروقراطية النظام الناصري . فمن الضروري بادىء بدء، عدم الخلط بين مستويين مختلفين من هذه البيروقراطية : بيروقراطية ادارية مستمرة من العهد الملكي السابق، بقوانينها واساليب عملها الاداري، وبيروقراطية ناشئة ذات امتيازات تحدد على اساس يختلف اي على اساس هيمنتها الطبقية على السلطات السياسية والاقتصادية . ومفهوم برجوازية الدولة المصرية هو مفهوم اكثر دقة وعلمية لتحديد هذه البيروقراطية الاخيرة (او فئاتها العليا) ويمنع ايضا الكثير من الالتباس حول هذا الموضوع .

ثالثا : الاقتصاد الانتقالي :

١ — الخطة والسوق :

السوق، وبالتالي النقود والاسعار، كالدولة، تعود الى المجتمعات المقسمة الى طبقات . ويتم «الغاء» السوق، بعد «الغاء» الدولة، في المجتمع الشيوعي (وهو مجتمع عالمي) . بيد انه لا يمكن التحدث عن بداية زوالها التدريجي الا عندما يبدأ التخطيط الاشتراكي بالعمل . من هنا تاخذ العلاقة بين السوق والخطة، طوال مرحلة الانتقال، طابع التناقض بينهما بوصفه احد التناقضات التي لا تختفي بمجرد استيلاء البروليتاريا على السلطة .

فعلاقات السوق تخضع، بسبب تلقائية عمليتي التوزيع والتراكم فيها، لمقاييس رأسمالية للقيمة . اما الخطة فهي «عبارة عن وجود تناسب سليم بين مختلف فروع الصناعة من جانب، وبين الصناعة والزراعة من جانب اخر . والامر الاول يتوقف على الثاني» (بوخارين)، والتخطيط لتنظيم سليم للانتاج في ظل سلطة بروليتارية هو بالتحديد تخطيط للاشتراكية بل للشيوعية بوصفها تصفية لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي .

لم تطرح مسالة العلاقة بين السوق والخطة، كاحدى المسائل الاساسية، بعد الثورة الروسية الا عام ١٩٢١ . ذلك ان اعتماد البلاشفة حتى ١٩١٨ على فرض الانتقال المباشر الى الاشتراكية مع تجنب «مرحلة ترويض الاقتصاد القديم للتمشي مع الاقتصاد الاشتراكي» ادى الى اهمالهم لمسالة «ماذا تكون عليه علاقات الاقتصاد بالسوق وبالتجارة» . اما في فترة شيوعية الحرب، وهي الفترة التي تعاصر الحرب الاهلية (١٩١٨ — ١٩٢١)، فقد ادى اخضاع الحياة الاقتصادية لمتطلبات القتال الى الاخذ بنوع من التوزيع الاشتراكي ولكن ذلك لم يمنع وجود سوق سرية تتغذى من واقع سيطرة الاقتصاد الريفي الصغير، الموزع والمعزل.

ان المسالة التي طرحتها السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) عام ١٩٢١، بعد الانعطاف في الاستراتيجية الثورية لسلطة السوفيات، هي عدم امكانية تأسيس تخطيط مركزي، في بلد كروسيا، على سوق فلاحية خاصة موزعة تتطور وتستجيب للمؤثرات تلقائيا على اساس قوانين رأسمالية . فالتخطيط يتطلب انقلابا جذريا لهيكل الانتاج الزراعي والسوق الزراعية بمعنى انه يشترط التحويل الاشتراكي للزراعة او، على الاقل، سيطرة الدولة على الانتاج الزراعي . ولم يكن ذلك ممكنا الا بربط الصناعة والزراعة وتحقيق الوحدة بينهما . لذلك فان النيب، كطور من التراجع الاستراتيجي في بلد غالبيته الساحقة من الفلاحين، انطوى على اعتبار السوق التحديد الرئيسي ابتداء من عام ١٩٢١ باعتباره (اي السوق) مركز ثقل الوحدة الواجب تحقيقها بين الصناعة والزراعة كتمهيد لانقلاب جذري في الزراعة وهو الشرط الاساسي لوضع الخطة المركزية (حتى بالنسبة للفروع الصناعية اذ لا معنى لتخطيط في الصناعة على سوق فلاحية متناثرة تنمو على اساس قوانين رأسمالية) .(١)

بوخارين

---

(١) يطالب تروتسكي عام ١٩٢٤ (وكذلك «المعارضة اليسارية» التي اعلنت عن نفسها في اوكتوبر ١٩٢٣ واستمرت حتى ١٩٢٦)، كما كان يطالب منذ ٢٢ ١٩ —١٩٢٣، بضرورة العمل فورا على وضع خطة مركزية وتحقيق التراكم بسرعة متزايدة بالاستناد الى الصناعة الثقيلة .

وهذا المطلب كان يحدد الهيكل العام (الخطة المركزية) للتحديد الرئيسي، السمة الرئيسية لنمط الانتاج الاشتراكي ولا يعتبر السوق الا مجرد «تعقيد» لمهمة تنفيذ الخطة: «غير ان وجود السوق يعقد بدرجة كبيرة مهمة انجاز الخطة» (تروتسكي) .

هذا بينما كانت السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) بقيادة لينين تعارض بشدة هذا المطلب الذي يبني التخطيط على اساس «هموم الصناعة» وتطرح، على العكس من ذلك، ان التخطيط غير ممكن الا بشرط التحويل الاشتراكي للزراعة او على الاقل سيطرة الدولة على الانتاج الزراعي الذي لم يكن ممكنا بدوره، كما اسلفنا، الا عن طريق السوق كمركز ثقل الوحدة الواجب تحقيقها بين الصناعة والزراعة في اللحظة التاريخية المحددة التي نشأت في ظروف ما بعد ١٩٢١، بمعنى ان «النيب» كان يعتبر السوق، ابتداء من عام ١٩٢١، التحديد الرئيسي، «عقدة المسألة» (وليس تعقيدا)، اما التخطيط فكان يعتبر، في تلك اللحظة، تحديدا ثانويا .

ان منهج تروتسكي (والتروتسكيين بشكل عام) ينطوي على نظرة او مفهوم للطور (اي طور الانتقال) مؤداه ان التناقض الرئيسي للطور هو قانونا التناقض الرئيسي لكافة لحظات الطور (كلحظة النيب مثلا)، وهو منهج لا زماني وتجريدي يمثل الجمود في الماركسية الذي يتعارض مع العلم اللينيني للاستراتيجية والتكتيك الثوريين (الذي صاغه ماوتسي تونغ بتجريد فلسفي في مقالته «في التناقض») . (راجع : شارل بتلهايم: الجمود التروتسكي . القسم الثاني من المقدمة التي وضعها لنصوص وثائق مرحلة الانتقال في التجربة السوفياتية) .

« البقية على الصفحة — ١٥ »



هذه الصفحة الحرة تفتحها « الحرية » لقرائها لابداء ارائهم ، ومناقشة ونقد ما ينشر في « الحرية » من مقالات ودرسات ..

وصلتنا من القراء رسائل عديدة تعلق على مقال « الحرية » السابق : « سياسة الاتحاد السوفياتي العربية : من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم » . وبالنظر الى اتساع المجال الذي يستغرقه نشر هذه الرسائل ، فأننا سنعمد الى نشرها تباعا في عددين او ثلاثة . بعد ذلك ستقوم « الحرية » بتبويب النقاط الواردة فيها لصياغة رد موحد على سائر هذه النقاط .

ملاحظات حول مقال « الحرية » :

"سياسة الاتحاد السوفياتي

من دعم الانتصارات إلى دعم الهزائم"

لعل التصدي لقضايا المعسكر الاشتراكي وعلاقات اطرافه بعضها ببعض ، وعلاقات كل من هذه الاطراف بسائر الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، من أشد الامور حساسية وأكثرها حاجة الى الدقة واليقظة ، خاصة بالنسبة لطرف لم تتكامل بعد معالم خطه النضالي ولم تتأكد جدية مسؤوليته في اطار المعركة الضارية التي تخاض ضد الامبريالية في أكثر من مكان في العالم .

ومن البديهي في هذه الحالة الا يكون الموقع النضالي المتخلف مبررا للصمت عن أمور لا شك في أهمية الخوض فيها ، ولكن ذلك يبقى مشدودا بقوة لا الى مدى نمو الطرف المعني فحسب بل الى الوضع التاريخي الذي يتحرك فيه هذا الطرف .

من هنا يبدو تناول الموقف السوفياتي من قضية التحرر العربي والقضية الفلسطينية بشكل خاص ، وارتباط هذا الموقف بمجمل المواقف السوفياتية عبر تطورها من مختلف قضايا التحرر والثورات الاشتراكية في العالم ، مدعاة للمزيد من العناية والدقة .

فاذا كانت حركة التحرر الوطني العربية لم تستطع بعد أن تشق طريقها القومي الى الاشتراكية بحيث يمكنها ان تدخل كطرف أساسي في معمعان النضال الجذري الذي تخوضه الشعوب المقهورة ضد الامبريالية ، وأن تكون لها كلمتها وبالتالي دورها في النزاع الدائرة رحاه بين فريقي المعسكر الاشتراكي وتحديد مسؤولية كل فريق عن النتائج السلبية التي تلحق بقضايا الشعوب في العالم بحيث يسهم هذا التحديد والدور الذي يستند عليه بشكل ايجابي في عملية الاستقطاب العالمية المطلوبة ضد قوى الامبريالية ومرتكزاتها .. اذا كانت حركة التحرر العربية لم تصل بعد الى هذا المستوى فذلك يعني ان اي فصل من فصائل هذه الحركة سيجد نفسه مسوقا الى اتخاذ مواقف « نظرية » من قضايا تاريخية هامة ، لا يكفي للخوض فيها الاطلاع على عدد من التحليلات التي تتعرض لهذه القضايا هنا وهناك مما يعرض وجهة النظر التي تعطى — مهما كانت التحليلات قيمة — لان تتحول الى نوع من التعبير عن افكار تتململ في الذهن ذات طابع ثقافي غالب .

يبدو هذا التململ في المقال الذي نشر في الحرية تحت عنوان « سياسة الاتحاد السوفياتي من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم » فقد استهل المقال باعلان الخروج على الصمت من قبل الثوريين العرب اللذين كان عليهم — حسب المقال — ان يغضوا الطرف عن كل سياسات الاتحاد السوفياتي وممارساته في المنطقة العربية وبشكل اساسي علاقة هذا الاخير بالنظام الناصري . ولا نخال المقال يحسب الشيوعيين العرب (الرسميين) من بين اولئك الثوريين لانهم — اي الشيوعيين — لم يتناقض موقفهم مع موقف الاتحاد السوفياتي من النظام الناصري في كل من مرحلتي العداء والصداقة ، وهم على كل حال ، اخر من يعنى بنقد الخط السوفياتي حتى من داخل الخط نفسه .

واذا استثني الشيوعيون فمن الذي يبقى؟ يبقى أصوات مبعثرة هنا وهناك اختنقت قبل ان ترتفع ، واختناقها ليس ناجما بشكل أساسي عن القمع — بالرغم من شراسته — بمقدار ما هو ناجم عن كونها مجرد أصوات لم تكن تمثل في حقيقة الامر أي تيار نضالي او حتى نواة لهذا التيار . فالصمت اذن لم يكن نقيصة عند هؤلاء الثوريين كما ان الخروج على الصمت ليس فضيلة او نقدا الا بالقدر الذي يتيحه الموقع النضالي للطرف الذي يمارس النقد . لذلك فنحن نرى ان العودة في مقال « الحرية » الى جذور الانحراف السوفياتي في السياسة الستالينية عبر عشرات السنين ، بدت وكانها محاولة لاضفاء تماسك بنيوي على المقال أكثر منها استجابة لحاجة نضالية على الصعيدين النظري والعملي .

وفي هذه العودة التاريخية ارتكب خطأ أساسي هو ان تقييم الستالينية حتى في جانب واحد من جوانبها (الموقف من الثورات الاشتراكية وحركات التحرر الوطني) لا يمكن ان يتم من خلال ابراز الانتهاكات المبدئية والعملية فقط — مهما كانت هذه الانتهاكات جسيمة — بل ان هذا التقييم يجب ان ينظر الى المسالة بشمولها ويتناول بالبحث والتحليل مختلف العوامل التي طبعت الستالينية بسمة غالبة على صعيد علاقتها بالاحزاب الاشتراكية والحركات الوطنية في العالم . كما أن اعتبار الستالينية قد بدأت مع تولي ستالين للسلطة في الحزب والدولة دون النظر في جذورها قبل تلك المرحلة ، يؤدي الى تقطيع التاريخ الى مراحل غير محكمة الحلقات .

ثم انه لا يقدم من ناحية ثانية اي تفسير لامتداد الستالينية في عدة بلدان اشتراكية سوى الهيمنة البيروقراطية حتى اذا انفجرت حركات معينة في بعض هذه البلدان ردت أسباب الانفجارات الى طبيعة العلاقة القائمة بين الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه دون تسليط الضوء على المعطيات التي جعلت الستالينية تسحب ظلها على تلك الدول .

ونحن لا نقول ان المقال كان يرمي الى تقييم الستالينية او ان هذا الامر مطلوب الان ، لكن الحالة تصبح أسوأ عندما لا يكون التقييم موجودا ثم ننطلق من عدد من « المسلمات » لنرسي اسس محاكمة لسياسة الاتحاد السوفياتي خلال عدة عقود من السنين ، ناهيك بان هذه « المسلمات » قد أوردت تباعا باختصار شديد لا يتيح مجالا لالتقاط النفس قبل الوصول الى النتيجة التي يدفع المقال القارىء اليها . هل يعني ذلك انه لا بد لنا من القيام بدراسة تفصيلية للخط السوفياتي في كل مراحله حتى يمكننا مناقشة موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التحرر الوطني ؟ ليس هذا بالتاكيد ما نرمي اليه ، بل ان ما نقصده هو بالتحديد الا نضطر عندما نناقش قضية راهنة — لها كما لكل قضية استقلالها النسبي — ان نعود بسرعة الى جملة من الشواهد نختارها انطلاقا من الرغبة في دعم حججنا حينما نضطر الى توفير الدعم لهذه الحجج ، لدرجة أننا نركز مثلا في تناولنا للسياسة السوفياتية اثناء الحرب العالمية الثانية على المعاهدة مع هتلر متناسين ان هذه السياسة قد أدت بالرغم من اي شيء الى الانتصار على الغزو الهمجي الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفياتي .

ولعل التركيز على الجوانب السلبية من الستالينية — قديما وحديثا وبغياب تحليل شامل لها — هو الذي يوهم بان النقد الموجه لسياسة الاتحاد السوفياتي في أكثر من قضية وعبر مختلف الحقب انما يتم من موقع العداء لكل ما هو « سوفياتي» .

فلو ان المقال السالف الذكر اقتصر على نقد سياسة الاتحاد السوفياتي « العربية » ابتداء من الاعتراف باسرائيل حتى يومنا الحاضر ، لكان ذلك اكثر منطقية دون ان يعني هذا مطلقا النظر الى تلك السياسة من زاوية « قومية » ضيقة بل الاصح ان يقال في هذه الحالة بان ذلك النقد يشكل مدخلا طبيعيا للولوج اكثر فاكثر في عملية نقد شاملة لمختلف بنود الخط السوفياتي في تطوره بجذوره الاولى منذ أن تأسست اول دولة اشتراكية في العالم . والذي يملي علينا هذا الاختيار هو بالضبط مستوى النضوج المتدني الذي تقف عنده حركة التحرر العربية . ثم اننا لا ندري ما هو الحيز الذي ترك لعلاقة هذه الحركة بالاتحاد السوفياتي اذا كنا توصلنا الى التاكيد بان « الاتحاد السوفياتي في معالجته لقضايا الشعوب المقهورة يسلك طريقا لن يصل الى نهايتها دولة اشتراكية كبرى بل دولة كبرى فحسب . »

ألا يجب هنا العودة الى مثل الصين نفسه الذي يستعين به المقال والتذكر بان محاولات ضرب الثورة الصينية لم تمنع ماوتسي تونغ سنة ١٩٣٩ من الدفاع عن المعاهدة التي عقدها ستالين مع المانيا آنذاك (١) كما أن ذلك لم يمنعه من القول في تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ اي بعد أشهر قليلة من قيام دولة اسرائيل واعتراف الاتحاد السوفياتي بها « ان ثورة اكتوبر تسطع علينا بكل نورها . ان نضال الصين الثوري الذي كان معزولا دائما، لم يعد كذلك منذ انتصار ثورة اكتوبر»(٢) .

ألا يحق لنا التساؤل عن تحول الموقف الصيني من تأييد المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والمانيا الى الهجوم العنيف على السياسة السوفياتية ووصمها بالامبريالية بالرغم من ان جوهر هذه السياسة ما زال قائما حسب ما جاء في المقال منذ تسلم ستالين للسلطة حتى يومنا هذا ؟

نحن لا ندعي أن ظروف الصين في مرحلة الثورة مشابهة لظروف الامة العربية في هذه المرحلة ، ولا نخلص الى انه علينا ان نكم أفواهنا تجاه موقف لا شك في آثاره القاتلة على قضيتنا كما على غيرها من القضايا ، بل اننا نطمح الى تعيين الحدود التي يتبلور ضمنها موقفنا من سياسة الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية على ضوء واقع حركة التحرر العربية ومن خلال تحديد التناقضات الاساسية والثانوية في المنطقة بعلاقتها بالتناقضات على صعيد العالم كله، وبالتالي تعيين الحلفاء الدائمين والموقتين لحركة التحرر العربية والمدى الذي يصل اليه كل حليف من هؤلاء الحلفاء .

فاروق عبد القادر

---

١ — المؤلفات المختارة لماوتسي تونغ الجزء الثاني .

٢ — مختارات ماو (الجزء الرابع)

تتمات

تتمة بعض قضايا مرحلة الانتقال في التجربة السوفياتية

فجوهر النيب ، استهدف تحقيق الوحدة بين الصناعة والزراعة عن طريق السوق تمهيدا للتحويل الاشتراكي في الزراعة او ، على الاقل ، سيطرة للدولة على الانتاج الزراعي كشرط اساسي لوضع الخطة حتى بالنسبة للفروع الصناعية مما سيقلص (اي وضع الخطة) تدريجيا من دور السوق (٨) .

هكذا فمن طريق السوق كان يمكن الاقتراب من انتصار التخطيط الاشتراكي ومن ثم المسيطرة على السوق ، تلك هي معادلة التطور الاقتصادي في مرحلة الانتقال في ظل ديكتاتورية البروليتاريا . وهي عملية تطور متناقض تشير الى الطابع الانتقالي للمرحلة دون ان تحددها بمجموع لحظاتها . فمرحلة الانتقال لا تتحدد ، اساسا ، بالنسبة لوجود او عدم وجود علاقات السوق (فالدفاع عن السلطة قد يتطلب احيانا تراجعات اقتصادية « النيب ») (٩) ولكنها تتحدد بسيادة البروليتاريا .

٢ — التأميم والتشريك

حققت البروليتاريا الروسية اول محاولة في التاريخ لتركيز وسائل الانتاج بين يدي الدولة بواسطة الثورة الاشتراكية وليس بواسطة الرأسمالية او الاحتكارات الرأسمالية . وهذا ما يجعلنا نميز ، بشكل أساسي ، بين مستويين طبقيين لعملية التأميم وطابع ملكية الدولة .

ان اخضاع وسائل الانتاج او بعضها ، بواسطة عملية التأميم ، لملكية الدولة ، لا يقرر ضمان خلق نمط انتاج جديد . ذلك ان عملية التأميم (او المصادرة) هي مجرد عملية قانونية لا تتطلب ، للاقدام عليها ، الا « الحزم » من قبل الدولة التي قد تكون برجوازية او بروليتارية . لهذا فان المسالة، من باب اولي ، ليست مسالة مجرد تاميم او ملكية الدولة انما هي مسالة الطبيعة الطبقية للدولة التي أقدمت على هذه الاجراءات . فـ « .. الطبيعة الطبقية للدولة تحدد ما اذا كانت « ملكية الدولة » لا تتعدى كونها « رأسمالية مدفوعة الى حدها الاقصى» (على حد تعبير انغلز في « الرد على ديورنغ ») أم أنها على العكس من ذلك تملك وسائل الانتاج « باسم المجتمع » (١٠) .

من هنا فان ملكية الدولة البورجوازية لوسائل الانتاج (القطاع المؤمم) لا تشير مطلقا ان قيام الاشتراكية سيتحقق اوتوماتيكيا وبالقوانين الداخلية للرأسمالية بل فقط بالانقلاب على هذه الملكية نفسها كملكية دولة بورجوازية (١١) .

كذلك فان تاميم وسائل الانتاج بواسطة الدولة البروليتارية (ملكية الدولة البروليتارية لوسائل الانتاج) لا يسمح مباشرة بقيام برمجة اشتراكية ولكنه يسمح بذلك ، ولان الدولة بالتحديد دولة بروليتارية ، كامكان للمستقبل وعلى أساس التاميم ذاته . ومهام مرحلة الانتقال تتجه نحو توفير الظروف المحددة ، ظروف ادارة فعالة تحت سيطرة السلطة البروليتارية ، التي تسمح للتاميم المنجز بان يتحول الى تشريك حقيقي وذلك خلال اجراءات متكيفة مع الظروف الخاصة لكل لحظة تاريخية من لحظات المرحلة بمجموعها : فاعتراف السلطة السوفياتية عام ١٩١٨ ، مثلا ، للصناعة الكبيرة بصيغة « رأسمالية الدولة » تحت سلطة السوفيات ، في ظروف بداية اول ثورة بروليتارية ، قد ساهم آنيا بحل مسالة توفير الظروف المحددة لتحويل التاميم الى تشريك .

من هنا فان التشريك اي سيطرة المجتمع، او ، في مرحلة الانتقال ، سيطرة الدولة البروليتارية « باسم المجتمع » على الاملاك المؤممة او المصادرة هو واقع اجتماعي ، تمييزا له عن التاميم كمقولة قانونية ، لا يمكن المباشرة به الا في ظل سلطة بروليتارية وعلى أساس التاميم ذاته .

وليست سيطرة الدولة البروليتارية على وسائل الانتاج (الملكية الجماعية) في مرحلة الانتقال الا تملك الدولة البروليتارية لوسائل الانتاج « باسم المجتمع » . لكن سيطرة الدولة هذه لا تغدو سيطرة المجتمع كله على وسائل الانتاج (الملكية الاجتماعية) الا بمقدار ما تتلاشى الدولة .

٣ — المدينة والريف :

يمكن بحث مسالة العلاقة بين المدينة والريف من زاويتين : ١ — العلاقة بين الصناعة والزراعة . ٢ — العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين :

اتخذ التناقض بين المدينة والريف ، الذي خلفه التطور البورجوازي السابق ، حتى عام ١٩٢٩ بعد الثورة الروسية (وهو عام التجميع الشامل في الزراعة) طابعا مضاعفا: بين صناعة ممركزة في المدينة تقف على عتبة التحويل الاشتراكي وبين زراعة متخلفة عن مرحلة المشروع الرأسمالي في الريف حيث يسيطر الاقتصاد الفلاحي الصغير .

هذا الجانب من التناقض بين المدينة والريف (بين الصناعة والزراعة) ادى الى تفاوت كبير بين اسعار المنتوجات الصناعية وأسعار المنتوجات الزراعية لصالح ارتفاع الاولى . وكان من نتائج ذلك تزايد عزلة الريف عن المدينة واتجاهه نحو تحقيق منتوجاته في اسواقه الموزعة المنعزلة مما أدى بدوره الى نتائج سلبية بالنسبة لعلاقة البروليتاريا بالفلاحين (١٢) .

لقد قيل الشيء الكثير في الحل الذي أخذت به السلطة السوفياتية عام ١٩٢٩ (التجميع الشامل في الزراعة) للمسالة الزراعية وبالتالي لمسألة العلاقة بين المدينة والريف (١٣) ونقتصر هنا على عرض الخط العام لهذا الحل وهو التالي : تجاوز مرحلة المشروع الراسمالي في الزراعة بانشاء المزارع الجماعية كقاعدة للزراعة الاشتراكية: الكولخوزات (المزارع الجماعية) والسوفخوزات (مزارع الدولة) . واستهدف هذا الحل مسالتين :

١ — مسالة انشاء اقتصاديات اشتراكية في القرى لتحقيق تبعية القرية للمدينة الاشتراكية اي تبعية الزراعة للصناعة الممركزة ، هذه التبعية التي تتحقق اوتوماتيكيا في ظل الرأسمالية ، لانه « طالما نعيش في بلد من صغار الفلاحين فالرأسمالية تتمتع في روسيا بقاعدة اقتصادية اشد قوة مما تتمتع بها الشيوعية (١٤) (لينين) .

ومسالة الانتقال من مرحلة الحد من اتجاهات الكولاك (اغنياء الفلاحين) الاستغلالية (وهي مرحلة « النيب » ١٩٢١ — ١٩٢٨) الى مرحلة تصفية الكولاك الانعطافة في سياسة الحزب بالنسبة للمسالة الزراعية عام ١٩٢٩) بمصادرة املاكهم بوساطة كتلة فقراء الفلاحين ومتوسطيهم وبمنعهم من الانضمام لحركة الزراعة الجماعية .

وبكلمة استهدف هذا الحل خلق الارضية (الزراعية الجماعية) التي تحول عقلية الفلاح الصغير وتوجهه نحو المدينة كاساس لازالة التناقض بين المدينة والريف .

يبقى ان نحدد طبيعة المزارع الجماعية كنوع من انواع الاقتصاد

لا تشكل طبيعة المزارع الجماعية شكلا من الاقتصاد الاشتراكي أنما هي شكل انتقالي يمهد للزراعة الاشتراكية . فالزراعة الاشتراكية لا يحددها طابع الملكية فقط (ملكية جماعية) انما ايضا وضع عوامل الانتاج المادية والمتطلبات التقنية المتطورة (١٥) . فالتناقض بين علاقات الانتاج الجديدة ، القائمة على أساس الملكية الجماعية — الزراعة الجماعية، ومستوى تطور قوى الانتاج ، وهو مستوى متأخر نسبيا في ريف كالريف الروسي ظل متخلفا عن مرحلة المشروع الراسمالي ، يبقى ويستمر ، ولا يمكن الحديث عن الزراعة الاشتراكية الا في ظروف تحقق ما يدعى بقانون التلاؤم الضروري بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج .

ومما لا شك فيه ان المزارع الجماعية تساهم بحد ذاتها على تطوير القوى الانتاجية ، اذ تصبح مكننة الزراعة مثلا أسهل في ظروف الزراعة الجماعية ، باتجاه التلاؤم مع العلاقات الاجتماعية الجديدة .

---

(٨) بالاضافة الى ذلك يتطلب وضع الخطة معلومات لا يمكن توافرها دون ان يلعب السوق دوره الطبيعي بتلقائية ، هذه التلقائية التي تعد الدعامة الفعلية من المعلومات التي يستحيل بدونها وضع الخطة .

ومن الواضح ان دور السوق في النظام الانتقالي يختلف عنه في النظام الرأسمالي. فالسوق في النظام الرأسمالي هو مركز التنافس المؤدي الى الاحتكار فرأسمالية الدولة البرجوازية . اما دور السوق في النظام الانتقالي فانه يساعد ، كما رأينا ، على نمو القوى الانتاجية مما يسمح باتساع نطاق التأميم والتخطيط وبالتالي ارساء رأسمالية الدولة البروليتارية التي تشكل عتبة الاشتراكية .

(٩) تكتسي كيفية المعالجة النظرية للتراجعات اهمية بالغة : فالسلطة السوفياتية لم تكن بحاجة لتبرير الانعطاف في استراتيجيتها عام ١٩٢١ (التحولات في فترة « النيب ») تبريرا ايديولوجيا باختراع « مفاهيم » تشطر الرأسمالية ، مثلا ، الى شطرين : رأسمالية مستغلة ورأسمالية غير مستغلة (!) وان النيب سيعود بالفائدة على الاخيرة فقط (!)

على العكس من ذلك فقد تم وصف الامور بمفاهيم علمية دقيقة بتقديم تحولات « النيب » كتراجعات مؤقتة ، كهزائم (لا كانتصارات) اضطرت لها السلطة السوفياتية في لحظة معينة . لقد قدم الامر على الشكل التالي : « ينبغي العيش فترة من الزمن في كنف نظام رأسمالي» في ظل ديكتاتورية البروليتاريا .

ان الفرق واضح بين الدلالة العلمية لنظرية البروليتاريا والدلالة الايديولوجية (ما قبل العلمية) « للفكر » البرجوازي . ووظيفة الدلالتين ، العلمية والايديولوجية ، هي لذلك بالتحديد وظيفة طبقية .

١٠ — شارل بتلهايم : بناء الاشتراكية : مشكلات الاقتصاد الانتقالي . دراسة مترجمة ومنشورة ضمن دراسات اخرى من كتاب : مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . دار الطليعة ترجمة فواز طرابلسي .

١١ — لذا فان ملكية الدولة المصرية للقطاع الصناعي المؤمم لا تعني ، كما يرى البعض ، ان ثمة اشتراكية قد ارسي بنيانها او ان هذه الملكية تضع الاقتصاد المصري على « طريق التطور اللارأسمالي الموصل الى الاشتراكية » . فلكي يتوفر ذلك لا بد لها ان تكون هذه الملكية ملكية الدولة البروليتارية . أما « ملكية الدولة » المصرية فلا تتعدى كونها « رأسمالية مدفوعة الى حدها الاقصى » اذا صح تعبير انغلز هذا على ظروف رأسمالية الدولة في مصر .

١٢ — اوضحنا بعض جوانب الحل الذي طرحته « النيب » لمسألة العلاقة بين المدينة والريف . راجع فقرة : الخطة والسوق .

١٣ — يمكن الاعتقاد ان الظروف المتوفرة عام ١٩٢٩ لم تكن كافية تماما لاجراء التجميع الشامل في الزراعة . أما الحل الذي طرحته « المعارضة اليسارية » لمشكلة العلاقة بين المدينة والريف فقد ناقشنا بعض جوانبه في احد هوامش فقرة: الخطة والسوق. وينص هذا الحل على ما يلي :

« لكي يتسنى تجاوز المعارضة بين المدينة والريف التي خلفها التطور البورجوازي يجب على الصناعة السوفياتية ، بادىء بدء ، ان تتجاوز بسرعة تفوق بكثير سرعة تجاوز صناعة روسيا البورجوازية للريف» (تروتسكي: ستالين منظرا) .

١٤ — ان قيام الاصلاح الزراعي المصري ، مثلا ، بتعديل حدود الملكية الزراعية ، التي بقي خارجها الى الان ١٥ مليون فلاح مصري ، لا يعني تعديل في طبيعة هذه الملكية كملكية رأسمالية ، حيث يستخدم الملاك اجراء عندهم ، او كملكية مولدة للرأسمالية (الملكيات الصغيرة) .

١٥ — يعتبر ستالين طبيعة المزارع الجماعية شكلا من أشكال الاقتصاد الاشتراكي دونما اعتبار للمتطلبات التقنية للاشتراكية (مستوى متطور من القوى الانتاجية) . وبذلك يخلط ، ويتكرر هذا مرارا في معظم كتاباته ، بين العلاقات الاجتماعية المحددة والشكل « القانوني » للملكية ، اذ لا يكفي ان نحدد قانونا طابع الملكية ، وهي هنا الملكية الجماعية حتى تصبح العلاقات الاجتماعية المحددة ذات طبيعة اشتراكية كواقع فعلي .

ويبدو ان هذه « الوهمية القانونية » على حد تعبير بتلهايم ، تبرز بشكل واضح عند ستالين عندما يكرر ، اكثر من مرة ، ان هذا الشكل الاقتصادي يتطور « وفق » نظرية ماركس في كذا ، لكن الشعير لا ينبت حسب جدلية هيغل كما يقول تروتسكي في « ستالين منظرا » .

تتمة أضراب عمال الاثار في صور

ان الجهة الرسمية التي يتوجب على العمال النضال ضدها من اجل التثبيت هي وزارة السياحة والاصطياف . وليست صحيحة كل التضليلات والاوهام التي تنشرها المديرية وتشارك احيانا عناصر من اللجنة في ترويجها بين العمال ، والقائلة بانه لا يحق لهم قانونا المطالبة بالتثبيت لافتقادهم الى ما سمته « باللائحة الداخلية » . ان التثبيت لا يتطلب سوى مرسوم بانشاء ملاك لعمال الاثار ، وهذا من اختصاص وزارة السياحة.

ثانيا : التنظيم الديمقراطي للعمال .

ان ثغرة اساسية عانى منها الاضراب الاخير ، وكانت سببا في انتهائه الى هذه النتيجة ، فلقد ابتدأ الاضراب العفوي يتفكك بعد اليوم الخامس ، وطوال ايام الاضراب عجزت اللجنة عن تحقيق تماسك عمالي يمكن من الاستمرار بالاعتصام بقوة . اذا كانت مصاريف الانتقال وتفضيل بعض العمال البحث عن عمل اخر قد ساعدت على تفتيت الاضراب ، الا انها تبقى عوامل ثانوية يمكن تلافيها وتقليص تاثيراتها ، وذلك لو طرحت اللجنة اشكالا ديمقراطية لتنظيم العمال (مجلس مندوبين — لجان عمالية ..) ، تشركهم فعليا من خلالها في عملية تنفيذ الاضراب والتقرير . ان الاشراك الفعلي للعمال يفترض وجود مجلس مندوبين منتخب من قبلهم ، ويشترك العمال بتنفيذ جميع الامور عن طريق تشكيل لجان عمالية منهم (لجان جمع التبرعات، لجنة صندوق الاضراب، لجنة طبع وتوزيع النشرات ، لجنة اتصالات بالنقابات ، بالقوى التقدمية ، لجنة مفاوضة، لجان تنظيم للاضراب ... الخ) ، وبوجود مجلس للمندوبين واللجان العمالية لا يعود تقرير وتنفيذ مسائل الاضراب من اختصاص لجنة عينت نفسها بنفسها تقرر الامور لوحدها كما حصل في الاضراب الاخير حيث حصرت اللجنة كافة الاعمال والمسؤوليات ضمنها : فهي تزور القرى وتتصل بالعمال وبالقوى التقدمية وبالنقابات وتطبع وتوزع النشرات وتجمع تبرعات وتفاوض الدرك والمحافظ والمديرية وتتصل بعمال بعلبك وصيدا ... الخ . ما هو دور العمال في كل ذلك ؟ لم تحدد اللجنة اي دور فعلي لهم ، فلقد كانوا على هامش عملية الاضراب . ما عليهم سوى انتظار وسماع ما تنقل لهم اللجنة من اخبار . ان هامشية الدور الذي تحدد سلفا للعمال بسبب الافتقاد الى التنظيم الديمقراطي هو الذي ادى الى انفراطهم وفقدان تماسكهم وادى الى تحول اغلبيتهم عن تاييد اللجنة لدرجة وجدت اللجنة نفسها في النهاية وحيدة تتصارع مع المديرية (ممثلة بالوكلاء والمهندسين) على اقتسام تاييد العمال .

ثالثا : وسيلة الضغط الرئيسية :

كان جميع اعضاء اللجنة العمالية والقوى التقدمية والنقابات يتحدثون ويقرون ضرورة تصعيد الاضراب للضغط على المديرية كي تستجيب للمطالب ، وعندما كانت تتحدد وسائل التصعيد كان يجري الحديث عن الاعتصام بالمحافظة (نقل العمال وعائلاتهم من صور الى صيدا) واضراب عام في البلدة ... الخ مبتعدين عن استخدام الوسائل الحقيقية التي تؤدي الى عملية تصعيد فعلي.

كان واضحا منذ البداية ان الاعتصام لوحده لا يشكل اي ضغط اقتصادي على المديرية حيث انه لا يعطل فوائد العملية الانتاجية للعمال . ذلك ان مردود عمل عمال الاثار لا تحصل عليه المديرية وشركات السياحة وفنادقها فور الانتهاء من العمل بل بعد ذلك بفترة طويلة ، ويتخذ شكل الاستفادة المادية من السياح وما يصرفون . من هنا كان عدم اهتمام المديرية وتجاهلها للاضراب وتركه ينتهي لوحده تحت وطاة افتقاده لشروط نجاحه . ان وسيلة الضغط الاقتصادي الوحيدة والتي تعطل عملية الافادة المادية للنظام من السياحة هي : تسكير الابواب ومنع السياح من الدخول ، وان اي عملية تصعيد فعلي لا بد لها من استخدام هذه الوسيلة (التذكير كيف ان تسكير الابواب ولفترة قصيرة جدا اثار المديرية وجعلها تستنفر نفسها) . كان يمكن للتصعيد ان يتخذ هذه الوجهة لو توفر للاضراب تماسكه الداخلي، الا ان اللجنة نتيجة افتقارها لهذا التماسك ، ونتيجة خوفها من ان تتحمل مسؤوليات التصعيد لوحدها تخيلت انه يمكن لعملية التصعيد ان تاخذ وجهة اخرى ، وجهة تجنيد مجموعة قليلة من العمال للاعتصام بالمحافظة ووجهة الحصول على دعم خارجي من البلدة والقوى التقدمية .

وهكذا اسقطت جميع محاولات التصعيد باستخدامها اساليب هزيلة لا تقدم سوى دعم ثانوي جدا للاضراب ينتهي مفعوله بانتهاء ذلك الدعم (اضراب البلدة ينتهي مفعوله في نفس اليوم ، برقيات التاييد ينتهي مفعولها لدى انتهاء المسؤول من قراءتها)

اذا كان للاضراب الاخير من فائدة فهي في مدى المقدرة على توفير عناصر الممارسة الجديدة في اي تحرك نضالي مقبل .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت • الاثنين ١٤-٩-١٩٧٠ • العدد ٥٣٢ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH • No. 532 • 14-9-1970 • BEYROUTH •

التروتسكية : مرض الستالينية الانتهازي

بعد الصدامات الدامية بين النظام الاردني والفدائيين :

حركة المقاومة وقضية السلطة في الأردن

قضايا لبنانية :

- اضراب عمال الريجي في الغازية
- التهريب بين متعاطيه ومحاولي منعه
- الدولة والتعليم في برج حمود

كلمة

رخصة الحزب الشيوعي اللبناني من « إنتزعها » ومن يحميها ؟

حينما يتحدث الحزب الشيوعي اللبناني عن عودته الى العلانية ، يتشدد كثيرا على دعوى لا سند لها ويغفل تماما حقيقة واقعة • اما الدعوى فهي انه قد انتزع « الرخصة » انتزاعا في اعقاب نضال لا هوادة فيه • واما الحقيقة فهي ان الرخصة كانت واحدة من ثلاث رخص يجمع بينها قاسم مشترك لا يستطيع المرء ، بالغا ما بلغ من السذاجة ، الا ان يراه : ذلك ان الاحزاب التي رخص لها تقيم جميعا علاقات متباينة الطابع مع وزير الداخلية الحالي • فالحزب القومي السوري ، لم « يفرض » شرعيته بفضل كفاح « الحركة الشعبية » الا اذا كانت « الاخبار » ترى العكس ! لكنه يملك من الاصوات في الشوف ما يجعله حليفا ثمينا • اذ لا شك ان زعيم المختارة خلص الى عبرة ، من الانتخابات الماضية ، مؤداها ان مائتي صوت او ثلاثمائة كفيلة بأن تضع هذا او ذاك من نواب « جبهته » على كف عفريت .. هذا اذا كانت « الاجهزة » في صفه دون تحفظ .. فكيف يكون حاله في الانتخابات المقبلة ، والدنيا غير الدنيا ، و « شركاؤه » الجدد في معركة الرئاسة هم انفسهم خصومه الانتخابيون ؟ اما « البعث » ، فهو طريق جنبلاط الى عاصمة عربية جديدة ، يجعل منه ولوجهانقطة التقاء لبنانية لجميع التناقضات التي تغطي اليوم وجوه الشبه الاصيلة بين « معاقل التحرر والعروبة » سابقا • اي ان هذا الولوج يقدم جنبلاط على انه « وجه لبنان العربي » الجديد ، بعد ان شحبت وجوه اخرى من الطراز نفسه ، ليس اقلها صائب سلام ورشيد كرامي .. والامر ليس بقليل الاهمية في وضع مثل الوضع اللبناني ، يقفز فيه اي سياسي — مهما كان وزنه الداخلي — الى الصف الثاني او الثالث طالما يفقد الصلة التي تشده الى قطب خارجي يلائم تطلعات جمهوره • ليس من ريب — والحالة هذه — في ان تقسيم الهوى بين جهات عدة ، متنافرة متلاقية ، أمر له فوائده العميمة ..

اما الحزب الشيوعي فلديه هو ايضا ما يقدمه ، وان كان — على الارجح — لا يساوي — في عين الوزير — ما لدى الطرفين الاخرين .. لديه جهاز صحافي مستعد للاشادة « بالزعيم الوطني » كلما دعت الحاجة . ولديه جمهور يدفعه الى المهرجانات المشتركة ، في بيروت او طرابلس موفرا على انصار الوزير عناء القدوم من اقليم الخروب مثلا .. ولديه اخيرا ، لا اخرا ، صداقته لجهة عالمية متعاظمة الدور في المنطقة واسمه الفضفاض الذي يشرف به حاملوه وحلفاؤهم مهما كان مدى استحقاقهم له ..

وما كان الوزير يفرط بهذا كله ، فرخص للاحزاب الثلاثة سوية . واختار لخطوته وقتا هو احسن الاوقات . فمعركة الرئاسة بعد يومين . والطرف الذي يفترض فيه ان يكون اشد الاطراف نقمة على خطوة الوزير (اليمين الحلفي) ، طامع في التعاون معه لكسب جولة غير موثوقة المصير ، اولا ، ثم لتوسيع قاعدته وتنويعها أثناء الجولة الثانية (المقبلة) مع الفريق الخاسر . لذا لم تقم الدنيا ولا هي قعدت ، بل اكتفي بتسجيل التحفظ وربط النزاع ، لعل الزمن يتيح فرصة افضل ..

بأي معنى يشكل هذا كله « انتزاعا » لعلنية الحزب الشيوعي ؟ من البين ان هذه العلنية ، مهد لها « سرا » ثم منحت ، دون معركة ، بقرار لم تعرف « الحركة الشعبية » به الا يوم صدوره. فصحافة الحزب نفسها لم تجرؤ على اعلان الامر سلفا ، ولم تخض في سبيله اية حملة ، مهما بلغ تواضعها • ناهيك بالحركة الشعبية ... فكيف يعد انتصارا لهذه الحركة ما دبر من الفه الى يائه في دهاليز السلطة ؟ قد يقال ، رغم ذلك ، ان « الرخصة » جاءت نتيجة « لتعاظم دور » الحركة الشعبية خلال الشهور الاخيرة • لكن هذا ايضا قول مردود ، فالنضال الجماهيري كانت له خلال هذه الفترة وجهة واحدة هي مساندة المقاومة الفلسطينية • واذا كان الحزب الشيوعي اللبناني قد شارك في معظم المبادرات التي شكلت سياق المساندة ، فقد ظلت تفصله دائما عن المقاومة علامة استفهام كبرى اسمها الموافقة على قرار مجلس الامن • لذا بقي دائما بين اقل القوى تمثيلا لموقف الحركة الشعبية المساندة للمقاومة من القضية الفلسطينية • ثم ان المقاومة والقوى المساندة لها تقف اليوم في واد (وادي احباط الحل السلمي) بينما يقف الحزب الشيوعي في واد اخر (وادي مشروع روجرز) • هذا الموقع جعله يستبعد خلال الاسابيع الاخيرة من كل لقاء فعلي مع المقاومة (اللجنة اللبنانية — الفلسطينية ، المجلس الوطني الفلسطيني ..) • افلا يبدو غريبا ، والحالة هذه ، أن يتمخض نضال الحركة المؤيدة للمقاومة ، عن « رخصة » تعطى الان لحزب هذا موقعه الراهن ؟

طبعا ليست مسالة الاسلوب الذي تم به نيل الرخصة ، مسالة شكلية . بل انها هي الاساس .. اذا كانت الرخصة قد « انتزعت » فان القوى التي انتزعتها قادرة على ان تحميها . اما اذا كانت السلطة قد منحتها دون معركة ، فان ما أخذ من السلطة بغير القوة يعود اليها بحكم من « القضاء » ، حالما تندم السلطة على « هديتها » . الا اذا .. الا اذا بذل الحزب الشيوعي كل جهد جهيد لقطع طريق الندم الى قلب السلطة . وهذا — ان لم نكن على ضلال — ليس رسما باهظا يدفعه الحزب لقاء الرخصة فحسب ، بل هو ايضا ضربة قاضية ، لا على الحزب نفسه بل على « شيوعيته » . فليس هناك من حجة ابدا تستطيع اقناع سلطة رأسمالية اقطاعية بالترخيص طوعا واختيارا لحزب شيوعي يمكنها منعه ، دون عناء ، الا اذا تعهد هذا الحزب بالا يكون شيوعيا .. والحزب ، متى ارتضى ذلك ، يؤدي للسلطة خدمة جليلة اذ يجعلها تبدو وكانها تحتمل نقيضها (الحزب الثوري) ديمقراطيا ، بينما تكون الحقيقة ان هذا النقيض لم يعد نقيضا ، وانه انضم ، تحت لافتة الشيوعية ، الى سائر الاحزاب الملتزمة باطار « الديمقراطية » الرسمية الزائفة . والحزب اللبناني بعد ترخيصه لم ينتظر طويلا ليبدأ مسيرة التخلي هذه .. بدأها فورا .. اضاع حتى جراة التصريح بما يعنيه انتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية ! فطلعت علينا « الاخبار » في عدديها الاخيرين بمقالين يسودهما اعتدال « رهيب » يعتبران الحلف والنهج فريقين في طغمة واحدة (طبعا !) ويستنكفان تماما عن تحديد موقع الرئيس الجديد : من هي القوى التي آتت به وما هي الاتجاهات التي سوف تحكم سياسته ؟ هذا كله بعد معركة رئاسة طاحنة خاضتها الاخبار باسم الحركة الشعبية اياها ، رافضة مرشحي الطرفين !.. لا بأس .. لا بأس ما دام هذا الاعتدال قد يقنع الرئيس الجديد بحسن نوايا الحزب ، فلا يمس الرخصة بأذى .. وانتخاب الرئاسة ليس مجال « الاعتدال » الوحيد . فالحزب يتنصل من جميع القلاقل التي عكرت صفو « الامن » في الايام الاخيرة ، وينسب اثارتها الى من يسميهم (ربما على سبيل المزاح) « العناصر التروتسكية » . و « القلاقل » هنا ليست الا مبادرات الحركة الشعبية (!!) من صيدا الى شبعا . ولا شك في ان « الاخبار » تتلوى ألما وهي تجد نفسها مضطرة لان تنسب الى « العناصر » المذكورة انتشارا وفعالية لا تكاد هذه « العناصر » نفسها تدعيهما . لكنما للرخصة احكام ! والحزب الشيوعي ، في سياق تنصله من كل مبادرة ، يجد نفسه واقفا بجانب السلطة يرشدها باصبعه الى يساريين اخرين .. فيالبؤس هذه النهاية .

★★

لو ان السلطة الفرنسية مثلا قررت ذات صباح ان تمنع الحزب الشيوعي الفرنسي من العمل ، فما الذي يحصل ؟ يبقى ملايين العمال المضربين في بيوتهم او يحتلون المصانع او ينزل مئات الالوف منهم ليتظاهروا في الشوارع وتتولى معظم الصحف — حتى الليبرالية منها — ادانة السلطة الخ .. فالحزب الفرنسي — مهما كان في التزامه بالشرعية — هم ثقيل رازح على عنق البرجوازية لا تستطيع ان تزيحه • هل من حاجة للقول ان هذه ليست حال الحزب اللبناني ؟ هذا الحزب لا يستطيع — دفاعا عن رخصته — ان يغلق شارعا واحدا في بيروت ولا ان يعلن الاضراب السياسي في مصنع واحد • وسيلته الوحيدة للدفاع عن « شرعيته » هي ممالأة السلطة وقوة واحد من أطرافها (علما بأن هذه القوة معرضة للتقلب ، فيبقى العنصر الاول — اي الممالأة — وحده ثابتا) • ولا ننسى طبعا حماية الاتحاد السوفياتي •« فالاخبار » لا تتورع عن التلويح بالسيف السوفياتي في وجه المقاومة الفلسطينية نفسها ، حينما ترفض المقاومة قبول قوات الانصار في هيئاتها المركزية او دعوة الاحزاب الشيوعية العربية الى حضور دورة المجلس الوطني الفلسطيني • غير ان السيف السوفياتي لا يزال مفلول الحد امام نظام لبناني هو امتن معاقل الامبريالية الاميركية في المشرق •

حالة الحزب الشيوعي اللبناني تجد شبيها لها في المغرب • فحين رخص الحسن الثاني هناك لحزب « الطليعة الاشتراكية » بات هذا الحزب عاجزا حتى عن رفع شعاره « الجمهورية » !.. اتقاء لغضب الملك .. لكن الملك ما لبث ان غضب، فأبطل رخصة الحزب واعتقل قائده علي يعته . وظلت الاخبار طوال الاشهر الاولى من هذا العام ترسل الصيحة تلو الصيحة : « اطلقوا سراح علي يعته » • فلعل جريدة «الطليعة الاشتراكية» — اذا كانت لا تزال تصدر — ترد الجميل ذات يوم : « افرجوا عن رخصة الحزب الشيوعي اللبناني » !

صيحة في واد !...

« الحرية »